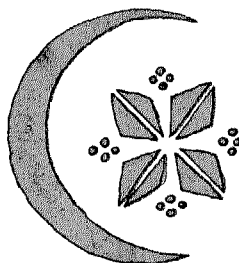


د. مُحَمَّدٌ سَلِيمُ الْعَوَّادُ

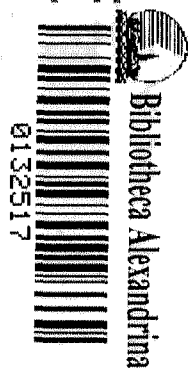


الاقباض
سالم

حوار

١٩٨٧

دار الشروق



الاقبال
الاسلام
حوا
١٩٨٧

الطبعة الأولى

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

القاهرة: شارع حواد الخي - هاتف ٧٧٤٨١٤ - ٧٧٤٥٧٨ - برقية شروق
تلكين 93091 SHROK UN

بيروت: ص.ت. ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣ - برقية الشروق
تلكين SHROK 20175 LE

SHROUK INTERNATIONAL 316/318 REGENT ST , LONDON W1 UK TEL 6372743/4

د. مُحَمَّدٌ سَلِيمٌ الْعَوَّا

الاقبسط
والاسفل
شوا

١٩٨٧

دار الشروق

إهداء

إلى أحمد .. ولدى

أملًا في أن يستمسك بالحق فلا ينحرف عنه ..

وفي أن ينحاز إلى أمة الوسط فلا يتطرف إلى غيرها ..

وفي أن يؤمن بالاستقلال في الرأي فلا يقتل ..

وفي أن يقدس حق الآخرين في ذلك كله فلا يتعصب ..

ركتور محمد سليم العوا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ
وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ
وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ
مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ (سورة البقرة : ١٣٦)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الدِّينِ لَمْ يُقْتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ
يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ
اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ
الدِّينِ قَتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ
وظَلَّهُوا عَلَىٰ إخراجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ
هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٩﴾ (سورة الممتحنة : ٨ ، ٩)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

تضم هذه الصفحات مجموعة الحوارات التي نشرتها « الشعب »
الغراء - صحيفة حزب العمل - خلال شهرى فبراير ومارس
١٩٨٧ م .

وقد رأيت أن جمع هذه الحوارات فى كتيب خاص يوسع دائرة
الاطلاع عليها ، والانتفاع بها والرجوع إليها عند الحاجة . كما أن
مسألة : « الأقباط والإسلام » التى تدور حولها هذه الحوارات مسألة
متجددة . لن يكف أعداء مصر المتربصين بها عن السعى لإثارتها من
حين إلى حين .

ومن المهم ، لذلك ، أن تكون كلمة الفريقين - المسلمين
والأقباط - فيها مسموعة ومعلنة ، ومحفوظة . فإنه إذا كانت الأجيال
التي سبقتنا فى الحياة على أرض هذا الوادى الطيب المبارك قد
استطاعت دائماً أن تتجاوز محنها وضغائن السفهاء من أبنائها ، ليخلص
الوادى لأبنائه ، مستظلين جميعاً بظل السماء التى يدين بالعبودية
لخالقها أبناء الهلال وأبناء الصليب معاً ، فإن جيلنا ينبغي له أن يقول

للأجيال التالية كلمته ، ويعلم عقلاء الأمة جميعاً - مسلمين وأقباطاً - براءتهم وبراءة أهل دينهم - العارفين به والمتبعين لأحكامه - من هذا العدوان الآثم على أهل الأديان وأماكن العبادة المقدسة .

وتشيع على ألسنة المتحدثين وأقلام الكتاتين - كلما ذكر أمر المسلمين في علاقتهم بإخوانهم الأقباط - عبارة « عنصرى الأمة » ، وهى عبارة خاطئة موهمة .

خاطئة لأن المصريين في حقيقة الأمر عنصر واحد من وجهة نظر علم الأجناس ، وهو عنصر يمثل خلاصة اختلاط مستمر وتزاوج دائم بين سكان الوادى الأصليين ومنّ وفدوا إليه واستوطنوه من مختلف شعوب العالم . وقد أصبح هذا الاختلاط امتزاجاً وانصهاراً حتى إنه من المحال التفريق في أبناء مصر بين أصل وأصل أو فرع وفرع .

وهى عبارة موهمة لأنها توحى إلى السامع - على خلاف الحقيقة - أن هناك انفصالا شعورياً . أو انفلاقاً اجتماعياً . أو مفارقة بَيِّنَةً في العادات والتقاليد والأعراف . وكل ذلك غير كائن . والايحاء به غير صحيح .

بل لقد أثبت الأستاذ السهنورى - رحمه الله - عبارة نقلها عن بعض الأساتذة الفرنسيين تدل على أن ذلك المعنى قائم مسلّم عند

علماء الاجتماع الغربيين . ونص هذه العبارة هو :

« عندما نستعمل اصطلاح الأمة (الجماعة Société) الإسلامية فإننى لا أعنى بذلك الإشارة إلى مجتمع من المسلمين فقط . وإنما أقصد بذلك مجتمعا له طابع فذ من المدنية قدمها لنا التاريخ كثمرة للعمل المشترك ساهم فيه جميع الطوائف الدينية التى عاشت وعملت معاً جنباً إلى جنب تحت راية الإسلام - التى قدمت لنا بذلك تراثا مشتركاً لجميع سكان الشرق الإسلامى - بنفس الصورة ولنفس الأسباب التى اعتبرناها حضارة الغرب مسيحية وهى تراث مشترك لا يتجزأ ساهم فيه جميع الغربيين بما فيهم اللادينون والمفكرون الأحرار والكاثوليك والبروتستانت .^(١) »

ولا يحتاج اثبات هذا المعنى - لمن لا يقربه - إلا معايشة المصريين والنظر فى عاداتهم وأعرافهم . ليوفى أنه أمام شعب واحد . وعنصر واحد . وأمة مصرية واحدة .

فى إطار هذا المعنى عاش المصريون المسيحيون والمسلمون حياتهم . وفى إطاره سيستمرون - إن شاء الله - فى بناء نهضتهم

(١) نقلا عن أوراق الدكتور السهوى التى يعدها الآن للشر الأستاذ الدكتور توفيق الشاوى .

ومواجهة تحديات حاضرهم ومستقبلهم .

ومن أجل ذلك رأيت أنه من الواجب نشر هذا المجموع من المقالات شهادة لجليلنا : أن بعض أبنائه قد قالوا كلمة الحق .
تساؤلاً وجواباً . وتبييناً وتبليغاً . لم تأخذهم في ذلك لومة لائم . ولم تقعدهم نصيحة مشفق أو متخاذل .

ولا يجوز أن أغفل هنا عن ذكر دور الأخ والصديق والمفكر الأستاذ عادل حسين رئيس تحرير الشعب . الذي فتح صفحاتها بلا تردد أمام هذا الحوار . في وقت عصيب بالسببة لأبة جريدة حزبية . فقد دار هذا الحوار في غمار معركة انتخابية فاسية حشدت فيها القوى السياسية كل طاقاتها . وكان لعادل حسين دور سيحفظه تاريخ مصر - حين يكتب - في تقديم مفهوم جديد للعمل السياسي العام في حزب العمل الذي ينتمى إليه ويرأس تحرير جريدته . وفي غيره من القوى السياسية التي تعمل على المساهمة الجادة الفاعلة في تحقيق التقدم المنشود . والغد المأمول لمصر كلها . والعرب جميعاً . والبشر كافة .

والله من وراء القصد .

محمد سليم العوا

الأقباط والسريعة الإسلامية الوضوح المطلوب»

لاشك أن التيار الإسلامى ٤ . مصر والبلاد العربية يواجه الكثير من التحديات والمصاعب . وهذا باقرار رواد هذا التيار . وحسب أى نظرة موضوعية من خارجه . وأجيز لننسى أن أطرح هنا وجهة نظر فى الأه . كمصرى مسيحي يعنيه تماسك البناء الوطنى المصرى الذى بقى صامدا آلاف السنين ويتطلع إلى مستقبل أفضل .

إن معظم المصاعب والتحديات التى يواجهها التيار الإسلامى إنما ترجع إلى طرح للتصور الإسلامى للحكم وتنظيم المجتمع . وهذا الطرح غير واضح وغير مقبول من عامة الناس وأركز هنا على خطأ فادح يقع فيه البعض عندما يظنون أن الأقباط والمسيحيين العرب

نعم تكلا . جريدة الشعب - ١٧ فبراير ١٩٨٧ . وفد أشار عادل حسين فى العدد التالى من الشعب إلى تحفظه على بعض تصرفات الأستاذ نعيم تكلا ، وعلى الأخص ما نقل عن ريارته لإسرائيل ومع . مشاركتى لعادل حسين فى تحفظه على مثل هذا المسلك . بل مع إنكارى على من يقبلون أى تعامل مع العدو الصهيونى . فأنى أرى فى مقال نعيم تكلا وجهة نظر فبطية جدية بالاهتمام بها والحوار حولها .

عامة يرفضون النزعة الإسلامية الراهنة لمجرد أنها إسلامية ، أو بدافع من تعصب مسيحي . هذا غير صحيح . فقد كان يمكن أن يكون الأقباط وغير المسلمين عموما في منطقة الشرق الأوسط العربية أكثر الناس قبولا وتأييدا لهذه النزعة الإسلامية لو طرحت نفسها بالشكل الإنساني والقومي والوطني الذي يقبله الجميع مستفيدة من إيجابيات وسلبات طرح الفكر القومي العربي .

إننا عوضا عن هذا نجد طرحا مبهما متشنجا يثير التساؤلات والمخاوف لدى المسيحيين والمسلمين على السواء .

كيف يراد للمواطن المسيحي أن يقبل ببساطة هذه النزعة التي تقتلع من الأساس دعائم وبدهيات المساواة الوطنية والإنسانية التي يحظى بها ، ولا تقدم أى بديل واضح أو مقنع ؟!

لقد غاب عنهم ذلك الطرح الإنساني والوطني الرحب الذي يجعل دعوتهم أكثر قبولا . فاتهم أن الأهم الذي كان ينبغي أن يركزوا عليه هو أن يقنعوا بدعوتهم غير المسلمين قبل المسلمين ذاتهم . وأن ذلك وحده هو ضمان نجاحهم الحقيقي . وما يقدمهم للعالم الخارجي بالشكل الذي يجبره على احترامهم وعمل ألف حساب لهم .

لم يضعوا شيئا من هذا فى اعتبارهم . ويبدو أنهم رأوا أن حفة من غير المسلمين لا يشكلون أى عقبة . ولاهم على الاطلاق اقتناعهم بالنهج الإسلامى لأن المطلوب أن يخضعوا لا أن يقتنعوا ..

إننا نحن المسيحيين المشاركة ندرك بوضوح أن للحضارة الإسلامية فترات زاهرة أورثتنا جزءا أساسيا من تكويننا الثقافى والقومى . ولقد كنا وسبق أكثر العناصر توافقا وفاعلية فى سياق الإسلام الحضارى القومى . والنزعة الإسلامية الراهنة أمامها امكانية لتحقيق أعظم النجاح وسكون أول المنضوين تحت لوائها والفاعلين فيها بحوية إذا لم تغب عنها بدهيات إنسانية ووطنية لا تصور مطلقا أنها مما يتنافى مع روح الإسلام الأصيل .

فما الذى يمنع دعاة النهج الإسلامى المخلصين أن يعلنوا للمسيحيين المشاركة بكل الوضوح وبتفصيل دقيق مقنع : اننا نقدم لكم بالنهج الإسلامى كل ما أنتم متمسكون به فى النهج الوطنى القومى العلمانى . بل ونزيد عليه وبضمانات أقوى ؟

أليس لديهم مقولة سوى إن هذا هو إسلامنا وعليكم أن تخضعوا له سواء اقتنعتم أم لم تقتنعوا ؟

إن الأمر بيننا وبينهم بسيط غاية البساطة ولا يتطلب كثير جدل .

ما الذى يمنعهم أن يعلنوها واضحة لنا (لسوء فهمنا لجهلنا لها وجسنا ..)
ان ماتمسكون به أيها الأخوة المسيحيون من مساواة وطنية وإنسانية
فى ظل النظام القائم إنما نكفله لكم بالتام ونزيد عليه مع ضمانات
تستند إلى عدالة سماوية وليست أرضية ؟

هل يوجد فى الإسلام مايتنافى مع تلك المقولة ؟

لانعقد بذلك مطلقا .

هل فى نفوسهم غرض مايتنافى مع تأكيد هذا المعنى ؟

لم يترك لنا البعض منهم إلا أن نشك فى هذا .

إننا لانعمم وإنما نعنى هؤلاء الذين لا يأبهون باقامة أى حوار
معنا . ولا تعنيهم مخاوفنا وتساؤلاتنا فى شئ بل يفسرونها التفسير
الخاطئ كأنها اعتراض على أركان العبادة الإسلامية .

الأقباط والشرعة الإسلامية نعم للحوار والوضوح*

في عدد الشعب الأخير (الثلاثاء ١٧ فبراير ١٩٨٧) نشر مقال أحسبه من أهم مانشر في موضوعه في السنين الثلاثين الأخيرة . وهو يقينا أوضح مانشر في الموضوع وأصرحه من جانب إخواننا الأقباط على الأقل .

المقال عنوانه : الأقباط والشرعة الإسلامية : الوضوح المطلوب والمقال يثير سبع قضايا ، لا أريد أن أخصها لثلاأخل بجودة عرضها ولا بسلاسة منطقتها . وأحيل القارئ - لزاما - إلى قراءة المقال في أصله المنشور في الصفحات السابقة .

والقضية المركزية في المقال كله تدور حول انعدام الحوار بين الداعين إلى تطبيق الشرعة الإسلامية وبين إخوانهم الأقباط خاصة . وغير المسلمين بوجه عام . وحول عدم وضوح مايريده دعاة العودة إلى تطبيق الشرعة الإسلامية .

دكتور محمد سليم العوا - جريدة الشعب ٢٤ فبراير ١٩٨٧ .

ولاشك أن الدعوة إلى الحوار دعوة نبيلة . يقبلها بل يطلبها كل صاحب قضية يريد عرضها على الناس . ولاشك أن الدعوة إلى الوضوح دعوة إلى واجب يحقق لأصحاب القضية - قبل غيرهم - أكبر فهم لقضيتهم . وأوسع انتشار لها .

ولكن السؤالين اللذين يتعين علينا أن نجيب عليهما : من أى موقع يكون الحوار ؟ وهل تثبت (الأدبيات) المتداولة حول موضوعنا صدق دعوى عدم الوضوح ؟

فى تقديرى أن الحوار بيننا وبين إخواننا الأقباط بوجه خاص . وبين غير المسلمين (المشاركة) بوجه عام يجب أن يقوم على أساس وقوفنا فى موقع واحد : أعنى هذا الوطن الشرقى - مصر وغيرها - الذى ضمنا منذ كان لنا وجود ، وسيضمنا إلى يوم الدين . فى هذا الوطن قامت لنا جميعا حضارة زاهرة . كان أحد عناصرها بل لا أغالى إن قلت : كان النظام الحاكم فيها . الموجه لنشاطها هو النظام الإسلامى أى الشريعة الإسلامية .

وهذا النظام هو تراثنا - جميعا - من حيث هو تاريخ . وهو ملكنا - جميعا - من حيث هو تراث عربى . أو شرقى ، ننتمى إليه بقدر ما ينتمى هو إلينا . وهو المكون الأساسى لفكرنا القانونى حين نشرع أو نقضى أو نتعامل فتتفق أو نختلف منطلقين من بعض

مفاهيمه . أو مختلفين حول بعضها .

وإذا كان الشرق - بغير شك - ذا شخصية حضارية متميزة ضمت فيمن يصطبغون بصبغتها المسلم والمسيحي واليهودي على سواء . فإن من أهم معالم هذه الشخصية الحضارية تميز النظام القانوني لنا بقيامه على أساس من الشريعة الإسلامية . ولم يكن هذا النظام - تاريخيا - قائما في أى جزء منه على التمييز ضد أحد ولا لصالح أحد . وليس في قواعده ما يميز هذا التمييز . وليس فيمن يدعون اليوم إليه - على بصيرة - من يقرون وقوعه أو مشروعيته .

فليكن الحوار بيننا وبين إخواننا الأقباط - خاصة - إذن من منطلق أنهم لا يخالفوننا أو يختلفون معنا في الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية إذ هي - على ما وصفت - تراثنا معا . والاستمسك بها واجبا معا . ثم ليكن بيننا داخل نظام هذه الشريعة . وفي ظل أحكامها التي تكفل لنا استقلالنا الفكرى والتشريعى واستمرار تميزنا الحضارى . ماشئنا من حوار حول ماشئنا من نقاط مادام كل منا - كما هو الواقع - سيحترم أصول عقيدة الآخر وخصوصيات الأحكام المترتبة عليها .

ولست أريد الافاضة في تفاصيل الجزئيات التي قد يدور الحوار حولها ، وقد نتفق بعده ، وقد نختلف فنختار - عندئذ - ماتراه

غالبيتنا بروح الأخوة الواعية والوطنية المخلصة . مراعين في الاختيار ما يوجه التطور العصري وما يحقق للأمة تماسك بنيانها وقوة كيانها واستقلال قرارها ..

ونحن واخواننا الأقباط - خاصة - وغير المسلمين الشرقيين - عامة - شركاء في هذه الأوطان التي فرقتهما يد الاستعمار . وأضعفها اعتمادها - حتى اليوم - على دوله التي تتحكم في كل شيء حتى أوقاتنا . وأنهمكها الصراع المستمر قريبا من نصف قرن مع الحربة المغروسة سما زعافا في جنبها : إسرائيل .

ولا يحقق شيء خلاصنا من ذلك كله إلا وحدة أوطاننا هذه . وارتباطها بجامع يحقق سياسيا وقانونيا ماهو قائم عمليا . وثابت استمرار تاريخها . من وحدة شعوبها وتناصرها وتآخيا في كل الظروف ولو برغم إرادة الأنظمة . أو ضد هذه الإرادة في كثير من الأحيان .

فأى الطريقين أهدى وأحكم ؟ أن نكون معا أصحاب وطن قوى مرهوب الجانب عزيز الكلمة . وذلك هو ماتمره الوحدة التي ندعو إليها ونرغب في إقامتها على أساس أقوى من إرادة الحكام . ومن تقلبات أهواء الأنظمة : ندعو إلى إقامتها على أساس الإسلام

نفسه الذى يكفل لنا ولحكامنا كل ما يمتنى مخلص لنفسه ووطنه ، كما كفل ذلك وحققه دائما .

أم نبى كما نحن الآن : أشلاء متفرقة . ومزقا متحاربة . لا يكاد يعرف لنا كيان واحد مستقر لانتبهه فتن الأعداء أو جهالات الأبناء أو غفلة الأصدقاء ؟

وإذا كان الاختيار – بلا تردد – هو اختيار القوة الوطنية ضد الضعف ، والوحدة ضد التفرق . والعزة ضد الهوان ، أفلا يكون طبيعيا أن ندعو إخواننا الأقباط – خاصة – وغير المسلمين الشرقيين – عامة – إلى العمل معنا بقلوب متآلفة وأيد متكاثفة لاعادة مجد الشرق ووحدة وعزته : « ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء » .

وليوقن إخواننا الأقباط أن هذا الدعوة لاتغيب عنها – كما تخوف الأستاذ نعيم تكلا فى مقاله – بدهيات الإنسانية والوطنية . بل إن هذه البدهيات – وهى عند الناس اليوم مقررات قانونية تحميها نصوص بشرية متغيرة – وقد أطاح بها من شاء حين شاء بحجروت زائف طاغ أصاب المسلمين والأقباط على سواء . أقول إن هذه البدهيات هى عند الداعين إلى سيادة الشريعة الإسلامية بعض عقيدتهم التى يحميها إيمانهم ويلزمهم بها إسلامهم .

ولهذا حديث مفصل يبدأ بأصول الإسلام . ويعرج على أهم
ما يثير التخوف - النظرى - من منقولات فقه الفقهاء . ويهتدى
بحقائق التاريخ ويستضىء بروح الأخوة الإنسانية . ويبنى على
مقومات نجاح المشاركة الوطنية .. أرجو أن يتسع له صدر « الشعب »
الغراء فى بعض أعدادها القادمة .

وقد اتسع بالفعل . فتشترت خلاصة الدراسة المشورة فى الصفحات ٢٧-٥٣ من هذا
الكتيب فى عددين متتاليين منها .

واجب الأقباط العاجل*

القضية بالغة الخطورة :

ولامفر من وضعها في صياغة كنا نؤثر أن نتجنبها .

السلبية السياسية للأقباط التي افضت بهم إلى عزلة حقيقية عن المشاركة الواجبة في العمل السياسى .

إننا لانعزف على وتر الطائفية . وإنما ندق الجرس لنحذر من أوضاع خاطئة هي التي تكرر الطائفية وتذهب بنا إلى مخاطر فادحة .

لذلك أتوجه بالخطاب إلى إخوانى الأقباط وأنا منهم وقد كنت أفضل في أى شأن وطنى أن اتوجه بالخطاب إلى إخوانى المصريين غافلا عن أية هوية لهم سوى الانتماء لمصر والوطنية المصرية .

لاشك أن السبب الرئيسى لعزوف الأقباط عن المشاركة السياسية

حلمى جرجس . جريدة الشعب ٣ مارس ١٩٨٧ .

إنما يرجع إلى غياب الديمقراطية لسنوات طويلة . ولكن الأوضاع أخذت في التغير نحو الأحسن مع بداية السبعينيات . ومع بداية الثمانينيات أخذت التجربة الديمقراطية في مصر انعطافة حاسمة نحو الرسوخ كتجربة سياسية عصرية . ولا ينكر منصف أن مصر ٨٧ إنما تنعم بمناخ ديمقراطي لم تنعم به من قبل ولا يحظى بأقل القليل منه وطن من الأوطان العربية الشقيقة .

في هذا ما الذي فعله الأقباط ليعوضوا عن عزوفهم السابق ؟
مامدى استفادتهم من الفرصة المتاحة ليندمجوا في العمل الوطني ؟
يؤسفني أن أقول : لاشئ . وكان الأوضاع لم تتبدل والمناخ لم يتحسن .

إن تواجد الأقباط في الأحزاب السياسية الراهنة تواجد رمزي لا يمثل بأي حال حجمهم العددي ومكانتهم في المجتمع . ولذلك فقد أتت نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة مؤسفة في هذا المجال مما اضطر الحكومة إلى تعيين أعضاء أقباط في المجلس النيابي لتسد الثغرة الفادحة في التمثيل السياسي للأقباط . ولكن في هذا لا تملك الحكومة أن تعين أكثر من خمسة أعضاء يضافون إلى من تم انتخابهم وتبقى الصورة ناقصة تبعث على التساؤل الحزين .

لماذا ؟

السبب يمكن فينا يا أخوتي قبل أن يرجع إلى أى عوامل خارجية أخرى . إنه نظرة للأمور وعقلية ووجدان صاغتها أجيال طويلة من المعاناة . ولكن الشعوب الناضجة تغير دائما من ذاتها لتتلاءم مع المتغيرات من حولها . إن الظروف التى أدت إلى الكون فى الخمسينيات والستينيات من القرن الحالى بعد مشاركة فعالة بحوية عارمة طوال النصف الأول من هذا القرن . أقول إن هذه الظروف هى غير الظروف التى تبدى أمامنا الآن والتى لايمكن أن نتجاوب معها بذهنية ووجدان عصور سابقة .

إن غياب الأقباط عن المشاركة فى العمل السياسى الآن إنما يشكل خطرا فادحا لايتهدد الوجود القبطى وحده وإنما الوجود المصرى بأكمله ومن هنا فإن الشأن يصبح وطنيا ومسئولية الأقباط مسئولية وطنية تجاه الوطن وبمجموع الأمة قبل أن يكون تجاه الطائفة . أناشد إخوتي الأقباط .

تجاوزوا هذا الموقف الجامد المقيت وإندفعوا بحوية وجسارة إلى الساحة الرحبة التى تتسع لكم مع إخوتكم فى الوطن وهى وحدها التى تصهرنا فى بوتقة واحدة كما صهرتنا من قبل بوتقة الدفاع عن الوطن فى ساحة الحرب .

ليكن الانضمام إلى حزب من الأحزاب القائمة مسؤولية أساسية
لدى كل واحد منكم وواجبا ملحا .

ربوا أبناءكم على هذا الوعي فهو ضمانتهم الحقيقية للمستقبل .

إننا يا أخوتي لانشكو ولانتظم .

لانتطالب ولانريد لأنفسنا مغنا .

وإنما ندخل إلى ساحة من الالتزامات والمشقات .

لاتهربوا من هذه الساحة لأنه لا أمان ولا إستقرار خارجها .

كل القصور المشيدة خارج هذه الساحة مشيدة على رمال ويمكن
أن تجرفها أية موجة أو ريح .

إرفعوا أصواتكم يا إخوتي ببلاغة جديدة غير التي تعلمناها من
خطباء النفاق وحكاماء الخوف .

بالوضوح والصراحة والمشاركة تكسبون ثقة ومحبة إخوتكم في
الوطن .

ومرة أخرى .

المسئولية وطنية في المقام الأول فاحملوها على عاتقكم ولاتتوانوا
وتطلعوا للمستقبل ..

النظام الإسلامى ووضع غير المسلمين*

● النظام الإسلامى هو النظام القائم على الشريعة الإسلامية .
المؤسسة تفاصيله على وفق قواعدها فى الاجتهاد والاستنباط والتفسير
والتأويل . وغير المسلمين هم شركاء المسلمين فى الوطن منذ كانت
للإسلام دولة : دولته الأولى فى المدينة المنورة ودوله التى توالى
أيامها بعد انتقال النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى . وحتى
يوم الناس هذا .

ولعله من الغنى عن البيان أن من سنن الله فى الاجتماع البشرى أن
يتجاور فيه أهل مختلف الملل والنحل كما يتجاور أهل مختلف الألسنة
والألوان وهم جميعا أخوة لأب وأم . وإن تباعد بعانى الأخوة
الإنسانية طول الأمد بين الأصول والفروع .. ولقد قرر القرآن الكريم
هذه الحقيقة فى قوله تعالى :

« يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا

دراسة للدكتور محمد سليم العوا . نشرت خلاصتها فى جريدة الشعب ٣ مارس و ١٠
مارس ١٩٨٧ .

وقبائل لتعارفوا . إن أكرمكم عند الله أتقاكم »^(١)

وفى حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم يوم حجة الوداع
خاطب الناس جميعا بقوله :

« يا أيها الناس إن ربكم واحد . وإن أباكم واحد . كلكم
لآدم وآدم من تراب »^(٢)

١ - أصول ثلاثة :

على هذه الأصول الثلاثة أقمت نظرى فى هذا الموضوع وإليها يرد
كل ماتضمنته هذه الدراسة من أفكار وآراء . يستوى فى ذلك ما هو
اجتهاد أنحمل تبعاته وحدى . وما هو ترجيح لرأى سابق من الفقهاء
بالاجتهاد فلى نقله . ولصاحبه فضله وأجره .

فالأصل الأول : تحكيم نصوص الشريعة الواردة فى القرآن
الكرّم والسنة الصحيحة : فما جاء فى هذه الأصول فالعمل به
واجب . وما وافقها فالعمل به صحيح . وما خالفها مما ليس منها فهو
على أصحابه رد . والعمل به اجتهاد بشرى . لصاحبه إن كان
مجتهدا . أو مؤهلا للاجتهاد . أجره . وعليه إن لم يكن كذلك إتمه
ووزره .

والأصل الثانى : قبول ماتقتضيه المشاركة فى الدار . أو الوطن

بتعبيرنا العصري . فكل ماحقق مصالح المشتركين معا فيه جاز . وكل ما أهدرها فهو بالاهدار أولى وأحق . وقد قَعَدَ هذه القاعدة الأصوليون والفقهاء حين قرروا : أن الشريعة مبنية على جلب المصالح ودرء المفاسد . وإن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح . وكل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصوده فهو باطل .^(٣) ولا يبعد من يقول إن هذه القواعد محل اتفاق الفقهاء على اختلاف مذاهبهم وتنوع منازعهم في الاجتهاد والفتيا والاستنباط .

والأصل الثالث : إعمال روح الأخوة الإنسانية . بدلا من إسمائها . فكل قول أو رأى أو فعل نافي روح الأخوة فقد غفل صاحبه عن أصل من أصول الإسلام العظيم . نطق به القرآن الكريم . والسنة الصحيحة . وصدر عنه في أقوالهم وأفعالهم أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والسلف الصالحون وتبعهم في كل عصر دعاة الإسلام المهادين المهديين . بل وعاش في ظله رعايا دولة الإسلام منذ كانت وإلى يوم الناس هذا : في مدنهم وقراهم . وأفراحهم وأحزانهم . وبيعهم وشرائهم . وأعيادهم ومواسمهم . حتى إنه لولا الاستمسك المحمود للمسلمين وغير المسلمين بشعائر دينهم الظاهرة . ما عرف منهم مسلم بإسلامه ولا كتابي بكتابته .

٢ - الأصول القرآنية :

فأما القرآن الكريم فإن دستور العلاقات بين المسلمين وغيرهم فيه
يُنبّه قول الله عز وجل :

« لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم . أن تبروهم . وتقسطوا إليهم . إن الله يحب المقسطين . إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم . وظاهروا على إخراجكم . أن تولوهم . ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون » (٤)

والبر: هو الفضل والخير. والقسط : هو العدل (٥) فهذا بنص القرآن الكريم مطلوبان من المسلم للناس كافة . بل للخلق كافة . ويستوى في ذلك من الناس من آمن بالإسلام ومن كفر به . اللهم إلا إذا كانوا يقاتلونه في دينه . ويخرجونه من داره أو يظاهرون على إخراجهم .

وهذا الدستور القرآني عام يشمل غير المسلمين أيا كان دينهم أما أهل الكتاب : اليهود والنصارى فلهم أحكام أكثر تفصيلا لما يليق بهم من البر وما يجوز . بل ما يندب القرآن إليه . من الود .

فطعامهم للمسلمين مباح . وطعام المسلمين مباح لهم . وهل

يستقيم الجوار في الدار وأحد الجارين ممنوع من تناول طعام جاره ؟ !
 « وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم .
 والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من
 قبلكم إذا آتيموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذى
 أخدان » (٦)

ونكاح نسائهم جائز . وإن منع الإسلام رجالهم من التزوج
 بنساء المسلمين فما ذلك إلا فرع لأصل قرره الإسلام في تنظيم الحياة
 الزوجية : أن القوامة والرئاسة فيها للرجل . وهو لا يؤمن بالإسلام
 فكيف يؤمن على المسلمة أن تكون له زوجا . وهى مكلفة أن تقيم
 شعائر دينها . وتطيع ربها ؟ وبعض الطاعات وبعض المنهيات متصل
 أوثق اتصال بالحياة الزوجية . وبعضها متعلق بأخص خصائص
 العلاقة بين الزوجين . أما المسلم حين يتزوج الكتابية فهو مؤمن
 بدينها . مصدق بكتابها . موقر لنبيها . لا يتم إيمانه إلا بذلك كله .
 فأى خشية على دينها تكون منه ؟ (٧)

وحياة المشتركين - في البيت أو الوطن - لا تخلو من مسائل تثير
 الجدل ويدور حولها النقاش . فعندئذ يكون ميزان المسلم الذى يزن به
 ما يحل له وما لا يحل هو قول الله تعالى :

« ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن . إلا الذين ظلموا منهم . وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد . ونحن له مسلمون »^(٨)

وهذا النص القرآني وإن كان عاما في كل جدل يتصور وقوعه بين المسلمين وأهل الكتاب . فإن أولى ما يتبع فيه حين يكون الجدل في أمر ديني . تجنباً لإيغار الصدور . وإيقاد نار العصبية والبغضاء في القلوب^(٩) بل إن عفة اللسان واجبة على المسلم حتى مع المشركين من عبدة الأوثان . ففيهم نزل قول الله تعالى :

« ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله . فیسبوا الله عدوا بغير علم »^(١٠)

وفي القرآن الكريم نصوص عديدة تنهى عن موالاة غير المسلمين أو غير المؤمنين . منها قوله تعالى :

« لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء . إلا أن تتقوا منهم تقاة » ويحذركم الله نفسه . وإلى الله المصير »^(١١)

وقوله سبحانه :

« يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين

أتريدون أن تجعلوا الله عليكم سلطانا مبينا ؟ (١٢)

وقوله تعالى :

« لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم » . (١٣)

هذه الآيات ونظائرها . وهى كثيرة . تقرر أصلا قرآنيا خاصا بوجهة الولاء : لمن يكون ولاء المسلم ؟ وأين يقف حين يقع النزاع أو يحدث الصراع أو تورى الحرب زندها بين المؤمنين والكافرين ؟ والجواب فى القرآن الكريم صريح قاطع . إن المؤمن لا يوالى - حينئذ - إلا الله ورسوله والمؤمنين .

وهذا الأصل محاط بالضوابط التى تحول دون تحوله إلى عداوة دينية أو بغضاء عقيدية . أو فتنة طائفية : (١٤)

١ - فالنهى ليس عن اتخاذ المخالفين فى الدين أولياء بوصفهم شركاء وطن أو جيران دار أو زملاء حياة . وإنما هو عن توليهم بوصفهم جماعة معادية للمسلمين تتخذ من تميزها الدينى لواء تستجمع به قوى المناوئة للمسلمين والحاددة لله ورسوله .

ولذلك تكررت فى النصوص القرآنية عبارة « من دون المؤمنين » للدلالة على أن الموالاة المنهى عنها هى الموالاة التى

يترتب عليها انخياز المؤمن إلى معسكر أعداء دينه وعقيدته . من حيث هم أعداء لهذا الدين وهذه العقيدة .

٢ - إن المُواودة المنهى عنها هي مَوَادَّةُ المُحَادِّينَ لله ورسوله ، لا مَوَادَّةُ مجرد المخالفين ولو كانوا سَلَامًا للمسلمين . فقد رُبط القرآن الكريم النهي عنها في سورة المجادلة بالمحادة لله والرسول . وفي سورة المتحنة باخراجهم الرسول والمؤمنين من ديارهم بغير حق : « نخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم » .

٣ - إن غير المسلم الذي لا يحارب الإسلام قد تكون مودته واجبة وصلته فريضة رينية . وذلك شأن الزوجة الكتابية وأهلها الذين هم أحوال أبناء المسلم وجدته وجده . وكلهم من الأرحام الذين صلّتهم واجبة على المسلم . ومودتهم قرينة يراد بها وجه الله تعالى . وقطيعة ذنب وإثم . ويكفي ما في الحديث القدسي :

« الرحم مني .. من وصلها وصلته ومن قطعها قطعته » (١٥)

وشأن الجار . الذي بلغ من تكرار جبريل الوصية به أن ظنّ النبي أن الله سيجعل نه في الميراث نصيباً : « ما زال جبريل يوصيني بالجار . حتى ظننت أن سيورته » .

٤ - إنه لاشك في أن الإسلام يعلى الرابطة الدينية على كل رابطة سواها . فالمسلم أخو المسلم . والمؤمنون أخوة . والمسلم أقرب إلى المسلم من أى كافر . ولو كان أباه أو أخاه أو ابنه . ولكن ذلك لايعنى أن يلقي المسلم بالعداوة إلى غير المسلم لمجرد المخالفة في الدين أو المغايرة في العقيدة . بل الأصل هو المودة والبر . والاستثناء - عندما تقوم دواعيه وأسبابه - أن يتمتع المسلم عن موالاتهم أو مودتهم . انتصارا لدينه . وانحيازا لأهل عقيدته .

هكذا فصل القرآن الكريم في أصول العلاقات بين المسلمين وغيرهم وعلى هدى هذه الآيات ينبغي النظر إلى تنظيم هذه العلاقات وتقويم ماكان منه في تاريخنا وتراثنا . وتوجيه مايكون في حاضرننا ومستقبلنا . فكيف صنعت السنة ؟

٣ - صنيع النبوة :

كان أول لقاء بين الإسلام - نظاما للدولة - وبين غير المسلمين - مواطنين في الدولة الإسلامية - هو الذى حدث في المدينة المنورة غداة هجرة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إليها .

هناك كتب النبي - صلى الله عليه وسلم - أو أمر بكتابة - الصحيفة التى يعرفها التاريخ الإسلامى السياسى باسم : صحيفة

المدينة . أو دستور المدينة أو كتاب النبي إلى أهل المدينة . (١٦) فماذا فيها عن غير المسلمين ؟

نقرأ في هذه الوثيقة التي أنشئت بمقتضاها أول دولة إسلامية في التاريخ أنها :

- كتاب من محمد النبي رسول الله . بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب . ومن تبعهم فلحق بهم . وجاهد معهم .
- إنهم أمة من دون الناس .
- وأن من تبعنا من يهود . فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم .
- وأنه لا يحير مشرك مالا لقريش ولا نفسا ولا يحول دونه على مؤمن .
- وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربين .
- وأن يهود بنى عوف أمة مع المؤمنين . لليهود دينهم . وللمسلمين دينهم مواليهم وأنفسهم : إلا من ظلم وأثم .
- ثم تعدّ الوثيقة : الوثيقة النبوية . تسع بطون من اليهود بأسمائهم فتقرر أن لهم مثل ماليهود بنى عوف . وتضيف أن مواليهم وبطانتهم كأنفسهم .

وأن بينهم النصح - هم والمسلمين - على من حارب أهل هذه الصحيفة وأن بينهم النصر والنصيحة . والبر دون الإثم . وأن يهود الأوس ومواليهم وأنفسهم . على مثل ما لأهل هذه الصحيفة وأن البر دون الإثم . وأن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره .

فهذه الوثيقة تجعل غير المسلمين المقيمين في دولة المدينة مواطنين فيها . لهم من الحقوق مثل ما للمسلمين . وعليهم من الواجبات مثل ما على المسلمين . ويجب أن نقرن إلى هذه النصوص - التي طبقت بالفعل حتى نقض اليهود وعدهم وخانوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فحاربهم - التوجيهات النبوية :

- « من آذى ذميا فأنا خصمه ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة »

- « من آذى ذميا فقد آذاني . ومن آذاني فقد آذى الله »

- « من قتل معاهدا (أى ذميا) لم يرح رائحة الجنة . وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاما » ^(١٧)

والعهود التي كتبها صلى الله عليه وسلم إلى بعض أهل الكتاب جديرة بالنظر فيها : نظر اقتداء واتباع . فقد كتب إلى أهل نجران :
« ... ولنجران وحاشيتها جوار الله وذمة محمد النبي رسول الله على

أموالهم وأنفسهم وأرضهم وملتهم وغائبهم وشاهدهم ... وكل ماتحت أيديهم من قليل أو كثير . لا يغير أسقف من أسقفية ولا راهب من رهبانيته . ولا كاهن من كهانته ... ولا يطاء أرضهم جيش . ومن سأل منهم حقا فينبهم النصف غير ظالمين ولا مظلومين .. » ^(١٨) ومثل ذلك في كتاب خالد إلى أهل الحيرة . وقد أقره الخليفة الثاني عمر بن الخطاب . واعتبره الفقهاء - بتعبير الإمام أبي يوسف في خراجة - نافذا على ما أنفذه عمر إلى يوم القيامة . ^(١٩)

ولاشك عندنا في أن الأحكام النبوية الخاصة بمعاملة غير المسلمين يجب أن تتخذ معيارا للحكم على الآراء الفقهية المختلفة في هذا الخصوص فما وافق هذه الأحكام من اجتهاد للفقهاء جاز لنا أن نأخذ به - إن حقق المصلحة في عصرنا - وما تعارض معها أو تناقض فلا تثرّب علينا إن طرحناه جانبا - عند الاجتهاد في تنظيم الدولة الإسلامية الحديثة - وأسقطناه من حسابنا .

٤ - الزمة عقد لوضع :

الزمة في اللغة هي العهد والأمان والضمان ^(٢٠) . وهي في الاصطلاح الفقهى عقد مؤبد يتضمن إقرار غير المسلمين على دينهم . وتمتعهم بأمان الجماعة الإسلامية وضمانها بشرط بذلهم الجزية وقبولهم أحكام دار الإسلام في غير شؤونهم الدينية . ^(٢١)

وهذا العقد يوجب لأطرافه حقوقا مبادلة . أو حقوقا لكل طرف وواجبات عليه . ولكننا قبل أن نمضى فى الإشارة إلى هذ الحقوق والواجبات نقرر الحقائق التالية :

أولا : إن « فكرة عقد الذمة » ليست فكرة الإسلامية مبتدأة . وإنما هى مما وجدته الإسلام سائعا بين الناس عند بعثة النبى صلى الله عليه وسلم^(٢٢) فأَكسبه مشروعيته . وأضاف إليه تحصيلنا جديدا بأن حوّل الذمة من ذمة العاقد أو المجير . إلى ذمة الله . سوله والمؤمنين . أى ذمة الدولة الإسلامية نفسها . وبأن جعل العقد مؤبدا لا يقبل الفسخ - مادامت الدولة الإسلامية التى أبرمته قائمة - حياة للداخلين فيه من غير المسلمين .

ثانيا : إن الجزية - وقد كثرت تمليلات الفقهاء وتأويلاتهم لها - لم تكن ملازمة لهذا العقد فى كل حال كما يوحى بذلك . بل يصرح . تعريفه الفقهى . وأصح أقوال الفقهاء فى تعاملها أنها بدل عن اشتراك غير المسلمين فى الدفاع عن دار الإسلام . لذلك أسقطها الصحابة والتابعون عمن قبل منهم الاشتراك فى الدفاع عنها^(٢٣) : فعل ذلك سراقاة بين عمرو مع أهل أرمينية سنة ٢٢هـ^(٢٤) وجيب بن مسلمة الفهرى مع أهل

انطاكية^(٢٥) ووقع مثل ذلك مع الجراجمة - وهم أهل مدينة تركية - من الروم في عهد عمر رضى الله عنه . وأبرم الصلح مندوب أبى عبيدة بن الجراح وأقره أبو عبيدة فيمن معه من الصحابة^(٢٦) . وصالح المسلمون أهل النوبة على عهد الصحابي عبد الله بن أبى سرح على غير جزية بل على هدايا تتبادل بين الفريقين في كل عام^(٢٧) وصالحو أهل قبرص في زمن معاوية على خراج وحياد بين المسلمين والروم .^(٢٨)

ومن هنا نقول : إن غير المسلمين من المواطنين الذين يؤدون واجب الجندية . ويسهمون في حماية دار الإسلام لاتجب الجزية عليهم .

وفي بعض كتب الفقه تصوير يأباه العدل الإسلامى . وترفضه النفوس الكريمة لكيفية أخذ الجزية - عند وجوبها - من غير المسلمين - وهذا التصوير مما لا أصل له في الإسلام . وقد صدق الإمام النووي حين قال : (هذه الهيئة المكروهة) باطلة . ودعوى استحبابها أشد خطأ) .^(٢٩)

ثالثاً : إن الدول الإسلامية القائمة اليوم تمثل نوعاً جديداً من أنواع

السيادة الإسلامية لم يعرض لأحكامه الفقهاء المُقلِّدون لأنه لم يوجد في أزمانهم .

وهي السيادة المبينة على وجود أغلبية مسلمة . لاعلى فتح هذه الدول بعد حرب بين المسلمين وأهلها . وهذه الأغلبية شاركها في إنشاء الدولة وإيجادها أقلية أو أقليات غير مسلمة فكيف تكون أوضاعها ؟

إن هذه الصورة الحالية للدولة الإسلامية تقتضى اجتهادا يناسبها في تطبيق الأصول الإسلامية عليها واجراء الأحكام الشرعية فيها .

وهذا إجمال يحتاج إلى تفصيل فنقول :

إن الدولة إسلامية التي قامت بعد عهد الرسول صلى الله عليه وسلم . وفتح الله على خلفائها في حقها المتابعة ما يعرف اليوم بالعالم الإسلامي . وهي الدولة التي طبقت فيها الأحكام الشرعية والفقهية المدونة في كتب الفقه إلى اليوم . هذه الدولة قد انقضت بانحسار سلطان الخلافة الإسلامية . عن معظم أجزائها وسيطرة الإستعمار الغربي عليها . وانقطاع العمل بأحكام الشريعة فيها .

وقد قاومت الشعوب هذه الموجات الاستعمارية . على عتوها وجبروتها . مقاومة بلغ مداها عشرات من السنين . بل جاوز في .

بعض الأحيان قرنا كاملا من الزمان . وشارك فيها . حيث كان في الشعب مسلمون وذميون . الفريقان جميعا . فخاضا معارك المقاومة معا ، وقتل أبناؤهم بيد الطغيان الأجنبي وأوطغيان العملاء المحليين معنا . ومن مسلسل المقاومة المستمرة . وقوة الصمود المتجددة . وحركة التاريخ الذي يداول الله سبحانه وتعالى بين الناس أيامه . من ذلك كله نشأت الدول الإسلامية القائمة اليوم .

روى شجرة استقلالها أبناؤها جميعا بدمائهم . ودعا إلى حريتها وعمل لها المفكرون والسياسيون منهم جميعا . وخرج الاستعمار أو أخرج من جل الوطن الإسلامي الذي تعددت فيه الدول . فكيف يصنع أبناؤها ؟ هل يقتتلون حتى تخلص الدار لبعضهم والذمة للآخرين ؟ أم يتعارفون ليرتقوا بأوطانهم . ويحفظ بعضهم حق بعض . وتهتدى أغليتهم المسلمة في ذلك بكتاب ربها وصنيع نبيها بدلا من أن تستمسك باجتهادات ناسبت الزمن الذي صيغت له ولم تعد تناسب أزمانها ؟

ذلك هو الذي يوجه تحقيق مصالح الأمة . وذلك هو الذي يدل عليه النظر إلى فعل الصحابة رضوان الله عليهم في غير حالة من حالات تعاملهم مع غير المسلمين . بل ذلك هو عين ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم حين أنشأ في المدينة دولة الإسلام الأولى .

ولانشك لحظة . ولا مادونها . أنه لولا نقض يهود المدينة عهدهم .
وغدرهم بالنبي والمسلمين لبق العهد محترما وفاءً من النبي صلى الله
عليه وسلم بعهد . وأداء لحق شركائه فيه . لكنهم خانوا فعوقبوا .
وغدروا - والغدر لازال من شيمهم - فطردوا من المدينة إلى غير
رجعة إن شاء الله .

والشأن في النص القرآني المقرر للجزية - عندنا - كالشأن في
النص القرآني المعدد لمصارف الزكاة . فقد أجمع الصحابة موافقين
لعمز رضى الله عنه على عدم اعطاء المؤلفة قلوبهم ماطالبوا به من
سهمهم من الزكاة لأن الله قد أعز الإسلام وأغنى عنهم . وقال
الفقهاء : اجماع صحيح . ورأى فقهى سديد لأن للحكم علة دار
معها . فحيث توجد يوجد الحكم . وحيث تنتفى ينتفى الحكم .^(٣٠)

وكذلك الجزية . عللها الفقهاء في أصح أقوالهم بعدم مشاركة
غير المسلمين في المجتمع الإسلامى في الدفاع عنه . ونصوا على
سقوطها بقبولهم المشاركة فيه^(٣١) . وقد فعلوا .

ورتبها النص القرآني على حال القتال الذى ينتهى بأداء أهل
الكتاب لها وهى حال لم تعد قائمة اليوم .

فيبقى النظر إلى مصلحة المسلمين ، بل إلى مصلحة الأمة جميعا

بأبنائها كافة . أن تتعاون وتتساند . فتنمو وتقوى وتنهض . بدلا من أن تتعادي وتتباغض فتمكّن لأعدائها من نفسها بتنازعها المؤدى لفشلها وذهاب ريحها وفقدان هيبتها وقوتها .

٥ - الحقوق والواجبات :

فى ظل تطبيق أحكام عقد الذمة ثبتت به حقوق لأهلها . تقوم كلها على قاعدة أصلية : أن لهم مثل ما للمسلمين . وعليهم مثل ما على المسلمين إلا ما استثنى بنص أو إجماع . وذلك هو مقتضى الشركة فى الوطن الواحد . فأول الحقوق هو تمتعهم بحماية الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامى . التى تشمل حمايتهم من كل عدوان خارجى . ومن كل ظلم داخلى .

فأما الحماية من العدوان الخارجى فيجب لهم ما يجب للمسلمين . ويجب على الحاكم المسلم أن يوفر هذه الحماية لهم (ولو كانوا منفردين ببلد) لأن أحكام الإسلام جرت عليهم . وتأبّد عقدهم . فلزمه ذلك كما يلزمه للمسلمين . (٣٢)

بل لقد نص الفقهاء بلسان ابن حزم الظاهرى - على أن (من كان فى الذمة وجاء أهل الحرب إلى بلادنا يقصدونه وجب علينا أن نخرج لقتالهم بالكراع والسلاح ، ونموت دون ذلك ، صونا لمن هو

فى ذمة الله ورسوله ، فإن تسليمه دون ذلك إهمال لعقد الذمة (ويعلق القرافى - المالكى - على هذا النص فيقول : (فعقد يؤدي إلى اتلاف النفوس والأموال صونا لمقتضاه عن الضياع : إنه لعظيم) . (٣٣)

وحين كانت القيادة الفقهية الراشدة آخذة مكانها الصحيح فى سلم القيادة الإسلامية استمسكت بذلك حتى أصر شيخ الإسلام ابن تيمية على اطلاق من فى أسر التتار من أهل الذمة مع اطلاق المسلمين ، فقال لقائد التتر (لا نرضى إلا بافتكاك جميع الأسارى من اليهود والنصارى فهم أهل ذمتنا ولا ندع أسيرا لا من أهل الذمة . ولا من أهل الملة) . (٣٤)

وأما الظلم فى العلاقات الداخلية ، فقد تكاثرت على تحريمه نصوص القرآن والسنة ، ونطقت باستنكاره فى خصوص أهل الذمة أحاديث رسول الله عليه وسلم والآثار عن أصحابه . حتى صرح غير واحد من الفقهاء بأن قواعد الإسلام تقتضى أن ظلم الذمى أشد إثما من ظلم المسلم . (٣٥)

وحق الحماية يشمل الدماء والأنفس والأموال ، حتى قال على رضى الله عنه (من كانت له ذمتنا فدمه كدمنا ودينه كديننا) . (٣٦)

وفى الفقه آراء تختلف وتتفق ، يتخير منها الناظر ما وافق هذه الأصول فيقبله . ويرد مالا يوافقها ولايعمله . والأمثلة على ذلك كثيرة .

فأصح القولين أو الأقوال : حرمة ما لهم ولو لم يكن متقوما في نظر الإسلام كالخمر والخنزير . وجواز اقامة دور العبادة التى يتعبدون فيها ، وقبول شهادتهم إلا فى الأمور الدينية للمسلمين من نحو الزواج والطلاق وما يجرى مجراها ، وجواز أمان الفرد منهم موقوفا على اجازة الإمام فإن لم يجزه وجب عليه رد المؤمن إلى مأمنه . ويجب ضمان الحياة الكريمة لهم عند الكبر . بل إن ذلك من فروض الكفايات : إذا عجز عن القيام به بيت المال وجب على المسلمين كافة لايسقط إلا بأدائه ويجب . على الأصل نفسه . فك أسراهم من أيدى المحاربين . والحق جواز تولى القادر منهم الوظائف العامة فى الدولة إلا ما كان ذا صبغة دينية كالامامة ورئاسة الدولة وقيادة الجيوش فى الجهاد والولاية على الصدقات ونحوها .

ومع هذه الحقوق - أو مقابلها - يثبت عقد الذمة ثلاثة واجبات على أهل الذمة :

أولها : أداء التكاليف المالية من جزية وخراج وضرائب وغيرها . وقد بينا حقيقة الجزية ، وهم فى تكليفهم بالخراج والضرائب

الأحرى سواء المسلمين فليس فيها شئ يجب باختلاف الدين . وإنما تجب على أنواع الأموال والتجارات والأراضي المزروعة دون نظر إلى صاحب أى منها : أمسلم هو أم غير مسلم .

وثانيها . التزم أحكام القانون الإسلامى . لأنه قانون الدولة التى هم مواطنوها . ويحملون جنسيتها . وهذا كما يجب عليهم يجب على المسلمين من أبناء الدولة . فلا مزية فيه لأحد . ولا نقص يدخل به على أحد .

وثالثها : مراعاة شعور المسلمين . فلا يجوز لهم أن يسبوا الله ولا رسوله ولادينه ولا كتابه جهره . ولا أن يروجوا من الأفكار ما ينافى عقيدة الدولة ما لم يكن ذلك جزءاً من دينهم كالتثليث والصليب عند النصارى . (٣٧) وعلى أن يقتصروا فى ذلك على أبناء ملتهم . لا يذيعونه فى أبناء المسلمين ليفتنوهم عن دينهم .

وهذا الواجب يقابل الواجب الملقى على المسلم ديناً باحترام ديانات الأنبياء قبل محمد صلى الله عليه وسلم . وبالإمساك عن جدال أهلها إلا بالتى هى أحسن . وبالإحسان اليهم أداءً لحق ذمة الله ورسوله والمؤمنين . وإذا انتقلت تلك الحقوق والواجبات فى الدولة الإسلامية العصرية من النطاق العقدى إلى النطاق الدستورى . فإن ذلك لا يؤثر بشئ فى التزام الدولة الإسلامية العصرية بها : قضاءً من

حيث هي واجب أو حق دستوري . وديانة من حيث هي راجعة في أصل تقريرها إلى وضع ديني . وفي ذلك مزيد تحقيق لمصلحة غير المسلمين في الدولة الإسلامية . وزيادة ضمان لحماية حقوقهم . فإن ما أوجبه الدين لن يستطيع حاكم مسلم أن يتحلى منه أو يجاهر بعدوان عليه أو انكار له .

٦ - في ظلال الأخوة :

إن الذي يدرس نظاما طبق في دنيا الناس أكثر من عشرة قرون لا ينصف إن لم يدرس مع أحكامه المنصوصة آثارة المطبوعة في القلوب . الماثلة في حَيِّ العلاقات بين الخاضعين لهذه الأحكام . وإذا كان التطور الوطني والدولي قد قادنا إلى الاجتهاد في فهم بعض النصوص وبعض الأوضاع فإن الواقع العملي للحياة بين المسلمين وغيرهم من مواطني الدولة الإسلامية لأكثر إشراقا وإنصافا مما يظن بعض الجامدين . ويروج له بعض المتعصبين من الفريقين جميعا . ويشير بينهم من حين إلى حين أعداء وحدتهم والمستفيدون من فرقهم وهوانهم وضعفهم من الغربيين والشرقيين على حد سواء .

في مأثور السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم . قيامه لجنازة يهودي وقوله حين سئل : أتقوم لجنازة يهودي يارسول الله ؟ : أليست

نفساً؟^(٣٨) ومنها أنه مات ودرعه مرهونة عند كتابي^(٣٩) في بعض قوت أهله . وقد كان أصحابه يكفونه لو أراد . ولكن كان يشرع للأمة ويعلمها حسن التعامل مع الآخرين .

وفي الصحيح من المروى عن عمر بن الخطاب رضي الله أنه كان يسأل القادمين من الأمصار عن أحوال أهل الذمة . وَيَشَدَّدُ فِي الْمَسْأَلَةِ حَتَّى يُقَالَ لَهُ : لَا نَعْلَمُ إِلَّا وِفَاءً وَبِرًا مُحْضًا . فيقول : الحمد لله . ومات وهو يوصي الخليفة بعده خيراً بأهل ذمة المسلمين . وأن يقاتل من ورائهم - يعنى بجميهم - ولا يكلفهم فوق طاقتهم.^(٤٠)

وإذا قفزنا عبر القرون المتوالية من تاريخ الإسلام نجد في القرن الميلادى الحالى شهادة من المعتمد البريطانى في مصر نشرتها الصحف البريطانية في ٢٦/١/١٩١١م نصها (إن المسلمين والأقباط يعيشون معا بهدوء واطمئنان بصفة عامة . إذا ماتركوا وشأنهم . وإن أسوأ خدمة يمكن أن نقدمها - يعنى الانجليز - للأقباط هى أن تكون معاملتهم كجاعة أو طائفة منفصلة) .^(٤١)

ولم يغب ذلك عن الفقهاء فقرر القرافي في معنى البر بهم أنه : (الرفق بضعيفهم . وسد خلة فقيرهم . وإطعام جائعهم . وكساء عاريهم . ولين القول لهم على سبيل التلطف والرحمة . واحتمال

إذيتهم في الجوار مع القدرة على ازالته لطفاً بهم لاخوفاً . والدعاء لهم بالهداية وأن يجعلوا من أهل السعادة . ونصيحتهم في جميع أمورهم . في دينهم ودنياهم . وحفظ غيبتهم . إذا تعرض أحد لأذيتهم . وضون أموالهم وعبائهم وأعراضهم وجميع حقوقهم ومصالحهم . وإيصالهم إلى جميع حقوقهم) . (٤٢)

. ذلك هو ما سميناه في مطلع هذا البحث مقتضى الأخوة الإنسانية التي عاش في ظلها المسلمون وغير المسلمين . فهل لأحد بعد ذلك مطلب ؟ وهل فوق هذا البر والفضل من بر وفضل ؟ ولذا قال على رضى الله عنه لواليه على مصر (وأشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم ... فانهم صنفان : أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق) (٤٣) وصدق الله تعالى :

(قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا . وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق . ويعقوب والأسباط وما أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم . لانفرق بين أحد منهم . ونحن له مسلمون) . (٤٤)

الاحالات والمراجع

- (١) سورة الحجرات : ١٣
- (٢) الإمام أحمد ، المسند ، وقد صححه ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم ، ط محمد حامد الفقى ، ص ١٤٤ .
- (٣) انظر قواعد الأحكام في مصالح الأنام . لسلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام وعلى الأخص ج ٢ ص ١٤٢ . ومقدمة الأشباه والنظائر للسيوطى . والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٩٠ . والمدخل الفقهى للأستاذ مصطفى الزرقا ج ٢ ص ٩٦٩ .
- (٤) سورة الممتحنة . ٨ . ٩ .
- (٥) المصباح المنير . مادة برّ . ومادة قسط . وأنظر : زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزى . ج ٨ ص ٢٣٧ .
- (٦) سورة المائدة . ٥ .
- (٧) أنظر في تفصيل ذلك . أحكام الأسرة في الإسلام . لأستاذنا الشيخ محمد مصطفى شلبى ط بيروت سنة ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م . ص ٢٣٠ .
- (٨) سورة العنكبوت : ٤٦ .
- (٩) يوسف القرضاوى . غير المسلمين في المجتمع الإسلامى . القاهرة ١٩٧٧ . ص ٦ .
- (١٠) سورة الأنعام : ١٠٨ .
- (١١) سورة آل عمران : ٢٨ .
- (١٢) سورة النساء : ١٤٤ .

- (١٣) سورة المجادلة : ٢٢ .
- (١٤) يوسف القرضاوى . المصدر السابق . ص ٦٩ - ٧٠ .
- (١٥) معناه متفق عليه . وهو فى البخارى بلفظ مختلف . أنظر : محمد فؤاد عبد الباقي اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان . ج ٣ حديث رقم ١٦٥٥ . ص ١٨٨ .
- (١٦) أنظر نصها الكامل فى : محمد سليم العوا . فى النظام السياسى للدولة الإسلامية . ط ٦ . القاهرة ١٩٨٣ ص ٥٣ - ٥٩ .
- (١٧) أنظر تخريج هذه الأحاديث فى : يوسف القرضاوى . المرجع السابق . ص ١٢ وكلها أحاديث صحيحة .
- (١٨) أبو يوسف . كتاب الخراج . ص ٧٨ حيث روى نص الكتاب .
- (١٩) أبو يوسف . المصدر السابق ص ١٥٥ و ١٥٩ .
- (٢٠) أنظر : عبد الكريم زيدان . أحكام الذميين والمستأمنين . ط بيروت ١٩٧٦ ص ٢٢ . ويوسف القرضاوى . ص ٧ . وفى الاستعمال القرآنى والنبوى للكلمة « ذمة »
- أنظر : فهمى هويدى . مواطنون لاذميون . ط القاهرة ١٩٨٥ ص ١١٠ - ١١٢ .
- (٢١) عبد الكريم زيدان . المصدر السابق . يوسف القرضاوى . المصدر السابق .
- (٢٢) فهمى هويدى . المصدر السابق وهو ينقل عن : صبحى محمصانى : القانون والعلاقات الدولية فى الإسلام .
- (٢٣) تاريخ الطبرى . لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى . ج ٥ ص ٢٥٠ . وقد جمع فهمى هويدى فى المصدر السابق (ص ١٣٦ - ١٣٨) نصوصاً كثيرة تدل على هذا .
- (٢٤) المصدر نفسه . ص ٢٥٦ - ٢٥٧ وفيه أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أجاز ذلك وحسنه .
- (٢٥) وهبة الزحلى . آثار الحرب فى الفقه الإسلامى . ط ٢ ص ٢٠٩ - ٢١١ .
- (٢٦) البلاذرى . فتوح البلدان . ط بيروت ١٩٥٨ . ص ٢١٧ .
- (٢٧) و(٢٨) وهبة الزحلى . المصدر السابق .

- (٢٩) أنظر لتفصيل ذلك : وهبة الزحيلي . المصدر السابق . ص ٧٠٥ - ٧٠٦ .
- (٣٠) تفصيل ذلك . وتأصيل وتأنيده في : أستاذنا الشيخ محمد مصطفى شالي تعليق الأحكام . ط ١٩٤٧ ص ٣٨ . ويذكر الشيخ محمد متولى الشعراوى (الشورى والتشريع ص ٢٢) أن المؤلفات فلو بهم هم أهل الكتاب . وهذا وهم فالصحيح أنهم كانوا من مشركى العرب حديثى الإسلام وكانوا يعطون سهمًا من الزكاة لشبيبتهم على الإسلام .
- (٣١) أنظر المراجع المشار إليها آنفاً بصدد هذه المسألة .
- (٣٢) يوسف القرضاوى . المصدر السابق ص ١٠ . حيث ينقل عن مطالب أولى الدوى شرح غاية المستهى . وهو من كتب الحنبلة . ج ٢ ص ٦٠٢ - ٦١٣ .
- (٣٣) القرافى . الفروق . ج ٣ ص ١٥ .
- (٣٤) يوسف القرضاوى . المصدر السابق ص ١٠ . والخبر بتفصيله في ترجمة ابن تيمية الموسعة التى كتبها العلامة أبو الحسن الندوى فليراجع .
- (٣٥) القرضاوى . المصدر السابق . ص ١٢ وهو ينقل عن حاشية ابن عابدين .
- (٣٦) سنن البيهقى . ج ٣٤ .
- (٣٧) القرضاوى . المصدر نفسه . ص ٤٢ .
- (٣٨) الحديث رواه البخارى وغيره .
- (٣٩) القرضاوى . المصدر السابق . ص ٤٩ . والحديث في صحيح البخارى .
- (٤٠) الخراج لأبى يوسف . ص ١٣٥ .
- (٤١) مصطفى الفقى . الأقطاب فى السياسة المصرية . ط القاهرة . ص ٣٨ .
- (٤٢) القرافى . المصدر السابق . ص ١٥ .
- (٤٣) نهج البلاغة . بشرح الإمام محمد عبده . ج ٤ . ص ٥١٨ (ت : عبد العزيز سيد الأهل) .
- (٤٤) سورة البقرة : ١٣٦ .

الفتنة الطائفية :

من المستفيد ؟

وكيف يكون العلاج ؟*

الفتنة الطائفية هي الحدث الأهم اليوم على الساحة المصرية المائجة بعشرات الأحداث . وعشرات الأسباب لشغل الناس . ومنذ كشف النقاب عن أحداث سوهاج وأسيوط والكتاب في الصحف المصرية كلها يتناولون موضوع الفتنة الطائفية بتوجهات شتى . إلا أن

دكتور محمد سليم العوا . جريدة الشعب ٢١ مارس ١٩٨٧ . وقد كتب الأستاذ عادل حسين في تقديم المقال ، ومقال الدكتور ميلاد حنا الذي يأتي نصه مايلي :

حزب العمل واضح وحازم في قضية وحدة الأمة المصرية وصفوف حزبا مفتوحة أمام إخواننا الأقباط لكي نعمل معا من أجل نهضة الوطن وضرب أعدائه وقد تصور البعض أن موقفنا هذا بعيد عن باقي الأخوة في التيار الإسلامي . ولكن أثبتت المواقف المتتالية للتحالف الإسلامي أن هذا التصور غير صحيح . فبرئنا كان واضحا وصرىحا .. وما اعلنه الأستاذ حامد أبو النصر . وما كتبه الدكتور محمد سليم العوا في جريدة الشعب .. كان يؤكد الإنسان والصدق ..

وأعتقد أن من حقنا أن يؤكد أن التحالف أكبر من أن يكون حزبا فيما أعلنه وما نمثله من روح أمتنا وتطلعها إلى النهضة .

إلا أن حماية وحدة الأمة أصبحت تتطلب حركة قومية عملية في الشارع فالشعب=

الجامع بين الكاتبين جميعا هو توجيه الاتهام إلى أيد أجنبية باتخاذ أسباب هذه الفتنة . واصطناعها . بل وإيجادها من العدم .

وكثير من الكاتبين حدد الجهات التي يوجه الاتهام إليها . أو تحوم الشبهة حولها . وكان أوضح ما كتب في ذلك وأصرحه هو ما كتبه الأستاذ أحمد بهجت في عموده الشهير « صندوق الدنيا » في أهرام الأربعاء ١٩٨٧/٣/١١ ففي هذا المقال يتهم الأستاذ أحمد بهجت بوضوح وصراحة يحسبان له : إسرائيل بأنها المستفيد الوحيد من بذور الفتنة الطائفية في مصر .

بل إنه ينقل عن مصادر إسرائيل نفسها أن هذا السعى الحبيث يمثل هدفا صهيونيا استراتيجيا . خلال التسعينات من هذا القرن . غايته الانهاء بمصر ثم السودان وليبيا وغيرهما إلى دويلات صغيرة بلا نود حقيقي . ولا قوة فاعلة . تعيش جميعا - عندئذ - تحت رحمة

هو صاحب القضية ، ويجب أن يسكها بيده ليطمن على مصيرها وهذا ما طالب به د . محمد العوا في مقاله ، وقد عرضنا الاقتراح على المجاهد الوطني الراحل د . ميلاد حنا فتحمس للتحرك في هذا الاتجاه . وقد لا ينفق الأستاذان في كل النقاط وكذلك قد اختلف معها بدورى في هذه النقطة أو تلك . ولكن لانشك أن صدق النية يجمعنا جميعا فنتجاوز الخلافات الفرعية لنصل إلى الهدف الكبير النبيل . ولنتحرك إذن قبل ان يفوت الوقت ..

الكيان الصهيوني الذي سيكون - في زعمهم - منفردا بالقوة العسكرية . والتفوق التكنولوجي .

والشواهد على صايق هذا الاتهام لا تحصى . فالمواجهة العسكرية التي انتهت بأكبر نصر حققته الصهيونية : معاهدة السلام مع مصر . واجهضت بهذه النهاية ملحمة النصر المصرية العربية في رمضان ١٣٩٣هـ لا يؤمن - من جانب إسرائيل - تجدها مرة أخرى أو مرات . حتى تحقق الأمة العربية . بل الأمة الإسلامية . أملها في تطهير الأرض المقدسة من حكم العنصرية الصهيونية وطغيانها وبغيها ، ولاسيبيل إلى منع هذا التخوف من مواجهة عسكرية جديدة إلا باغراق مصر - ومصر على وجه الخصوص . ومصر أولا . ومصر آخر - في مستنقع لا تخرج من خلال نصف قرن أو يزياء . وإن خرجت فهي ستكون محطمة القوى . متهاكة البنيان . لا تفكر إلا في نفسها . وعدوها قد أصبح في ذاتها . فلا مجال حينئذ للتفكير في إسرائيل . أو غيرها من الأعداء الخارجيين .

ويساند إسرائيل في أحلامها هذه . وفي تدبيرها واصطناعها لأحداث الفتنة الطائفية في مصر . قوى أجنبية متعددة تنسى - حين يكون الموضوع تعظيم القوة المصرية العربية الإسلامية - كل خلافاتها العقدية والنظرية ، لتتفق على طعن مصر في مقاتلتها كلها : الأزمة

الاقتصادية . وافتقاد العدالة الاجتماعية والقضاء على ثمرات الاستقلال السياسى والاقتصادى النسبى . والاكتثار من الديون تمهيدا لاستكمال احكام القبضه القاتلة على المدين العاجز عن الوفاء . وأخيرا التفريق بين أبناء الأمة باستخدام العاطفة الدينية التى يرى كل مصرى نفسه جديرا بالاستشهاد دون المساس بمقدساتها وحرماتها . مسيحيا كان أم مسلما .

وإذا كان بعض محررى الصحف الحكومية قد طالبوا بجرأة . يحسدون عليها . بأن يكون الحل الوحيد لمحنة الفتنة الطائفية هو : مزيد من الحزم من جانب الحكومة ومزيد من القوة والهيبة . فإن هذا ليس فى حقيقته إلا دعوة إلى مزيد من الحل البوليسى الذى أخفق حتى الآن - وسيخفق دائما - فى حل أية مشكلة لها طابع فكرى أو عقيدى لأن الإدارة التى تمارس هذا الحل ليست مؤهلة بطبيعة تركيبها التنظيمى والتدريبى لمواجهة المشكلات الفكرية والعقيدية ، ولأن اطراف هذه المشكلات يتعاملون دائما - أو عادة - مع المؤسسة البوليسية تعاملهم مع الأعداء الذين يحذرونهم . ويتوقون البوح لهم بمشاعرهم أو خواطرهم أو حتى مخاوفهم .

لذلك فإننا نرى أن العلاج الحقيق لهذه المحنة الجديدة يجب أن يكون مغايرا للعلاج التقليدى بشقيه : الشق البوليسى الذى لحصنا

عبيه الأساسى . والشق العاطفى الذى يكتفى بذكر مآثر الوحدة الوطنية المصرية . وترديد أجداد التعامل القبطى - المسلم فى مختلف مراحل الحياة المتصلة بين أبناء الدينين منذ كان الإسلام مع المسيحية على أرض مصر . ونحن لانكر هذه الأجداد . ولانتناساها . بل نذكر معها أن الكنيسة والمسجد اللذين أحرقا فى سوهاج فى ساعة واحدة من يوم جمعة واحد . بناهما أحد أبناء سوهاج المسلمين . وان مطرانية أبو تيج كبرى مطرانيات أسبوط مبنية على أرض تبرع بها الوطنى المعروف محمد بك همام . من أعيان النخيلة . وما كان هؤلاء ليصنعوا ذلك إلا وهم يعتقدون أن أبناء مصر جميعا يتوجهون بدينهم إلى رب واحد يعبدونه جميعا . ولئن اختلفت الشعائر الظاهرة بين المسلمين والأقباط . ولئن تباينت بعض العقائد . إنَّ الخور الذى يدور أبناء الدينين حوله لواحد : عبادة الله تعالى والإيمان بالرسالة والرسول .

ومع ذلك كله . فإن تذكر هذا والتذكير به لا يكتفى لعلاج محنتنا الطائفية الجديدة .. وإنما العلاج يقتضى تضافر القوى الوطنية والدينية جميعا للتصدى لعوامل الفتنة وأسبابها والوقاية من تجددتها . وهو محتمل فى أية لحظة ، حتى إن الأنبا باخوم راعى كنيسة العذراء فى سوهاج قد اعتذر - فيما نقلت الصحف - عن قبول مساهمة الدولة فى اصلاح الكنيسة . ونقلت الصحف عنه - وأرجو أن تكون مخطئة -

أنه بدأ في إقامة متاريس من الأسمنت المسلح أمام الكنيسة لحمايتها من أى اعتداء جديد وليس ذلك إلا دليلا على أن الجرح الذى أحدثه العدوان الآثم على الكنيسة لم يندمل في نفس راعيها . بمحضر المواساة العاطفية وإعلان حسن النوايا الذى قام بهما فضيلة المفتي وفضيلة وزير الأوقاف .

ولذلك فانه ينبغي أن يأخذ تضافر القوى الوطنية والدينية - هذه المرة - شكلا عمليا مباشرا وفوريا . فتكوّن في القرى والمدن والأحياء لجان شعبية خالصة ليس فيها عناصر رسمية أو حكومية مهمتها أمران :

أوهما : ترسيخ روح الأخوة الإنسانية والدينية بين أبناء مصر جميعا . وعلى الأخص بين الأقباط والمسلمين : حبا لمصر وخوفا عليها وضنا بها أن تحوّلنا الفن الضارية إلى لبنان آختر . بل أن الموقف في مصر أشد خطرا وأبعد أثرا ألف مرة منه في لبنان ..

وثانتهما : حماية أماكن العبادة والمقدسات الدينية كلها من أية محاولة للعبث بأمنها أو تعريضها للخطر .

وإذا كانت الحياة المصرية اليوم تموج بمتطلبات المعركة الانتخابية من الدعاية للأفكار والبرامج . ومن اجتماع الناس للقاء المرشحين أو استقبالهم . وللتدريس في البرامج الانتخابية المطروحة فان هذه

الحركة الدائبة هى أنسب الأوقات للبدء فى تكوين اللجان المطلوب تكوينها .

ولاشك أن هذا النداء - بل هذه الاستغاثة - توجه أول ماتوجه إلى القوى الوطنية التى تجعل الإسلام أساس برنامجها وتأتى فى مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين التى تحالفت مع حزبى العمل والأحرار فى هذه المعركة الانتخابية . فقواعد هذه الجماعة التى رأينا تأثيرها وانتشارها فى المعركة الانتخابية الماضية (١٩٨٤) وفى تشييع جنازة الراحل الكريم الأستاذ عمر التلمسانى . قادرة بانضباطها وحسن فهمها لرسالة الإسلام على السعى منذ الآن لتكوين هذه اللجان فى كل قرى مصر ونجوعها : من أنفسهم ومن يستجيب لهم بصرف النظر عن أى إنتماء أو اختلاف سياسى أو حزبى حقيقى أو مصطنع فإن مصر فوق الأحزاب والقوى السياسية جميعا . لا يبقيا ويحفظها لأبنائها إلا اتحادهم فى وجه عدوها . واستمسكهم بدينهم الإسلامى والمسيحى فى وجه صيحات الإلحاد الرامية إلى تفرغ البلاد من روحها . وموجات التخريب الرامية إلى زرع الحقد والكراهية فى نفوس شعبها .

والخطاب فى هذا النداء - بل الاستغاثة - يتوجه ثانيا إلى القوى القبطية القومية والمحلية أن تمد يد القبول أو يد المبادرة إن لم يبادر غيرهم إلى تكوين تلك اللجان الشعبية الجادة الصادقة فى كل مكان

يجتمع على الحياة فيه أقباط ومسلمون ، ليتعاون الجميع على حماية حق الجميع في الحياة وفي ممارسة تدينه كما يدين به ويعتقد فيه .

والنداء - والاستغاثة - تتوجه ثالثا وأخيرا إلى الأحزاب السياسية الرسمية جميعا وإلى المرشحين في مجلس الشعب كلهم : أصحاب القوائم والمتنافسون على المقاعد الفردية أن يجعلوا هما أصيلا من هموم معركتهم الانتخابية الحالية معالجة أسباب الفتنة وكشف كذب الادعاءات التي روجت لوقوعها والحيلولة بين ذئابها وبين الولوغ في دم المقدسات المصرية المسيحية والإسلامية مرة ثانية .

أما الحكومة وعلى الأخص الأجهزة البوليسية فيها فان أملنا كبير في أدائها لدورها بمعناه الدقيق المتمثل في منع الجريمة وتعقب المجرمين ثم تسليمهم إلى النيابة العامة والقضاء العادي . وفي ألا تتجاوز ذلك إلى ممارسة دور لم تستعد بحكم تكوينها التنظيمي والتدريبي له . إلا إذا استطاعت أن تعين القائمين به عليه . وتيسر لهم تحقيق غاياته النبيلة وأهدافه السامية في وحدة الأمة وتوادها .

وقى الله مصر كل سوء وشرح صدور قياداتها المسلمة والقبطية للاستجابة لهذا النداء . اتقاء لفتنة أكبر لن تصيب الذين ظللوا خاصة . بل ستصيب الجميع الماشين فيها والقاعدين عن منعهم على سواء .

بالحوار والتحرك الشعبى

وليس بالأمن المركزى

اتصل بى الأستاذ عادل حسين رئيس تحرير « الشعب » . وهو صديق قديم منذ الستينيات - راجيا أن أعلق بالرأى على ماكتبه د . محمد سليم العوا حول اقتراحاته فى معالجة الفتنة الطائفية من خلال الحوار بين كافة الأطراف ثم التحرك الشعبى لكافة القوى الوطنية والدينية وقد حذر سيادته من قصر العلاج على الأساليب البوليسية والاجراءات الأمنية .

● وفد شعرت من اهتمام رئيس التحرير على أن يجعل الحوار متصلا بين أطرافه كافة . أن هذا الاهتمام دليل حيوية واصرار ومشاركة من جريدة معارضة لتحاشى احتمالات التفافم والتدهور لأحداث بدأت منذ شهور ولكنها كالمعتاد دخلت فى ظلام « التعقيم الاعلامى » إلى أن تفجرت وتنازل بحيث أصبح من غير الممكن اخفاؤها فكان ذلك - خيرا وبركة - لأنه فتح المجال لكل مجتهد فتلاقت وتعانقت أصوات عاقلة كثيرة فكان الحوار بدلا من القنابل المسيلة للدموع .

دكتور ميلاد حنا . جريدة الشعب ٢١ مارس ١٩٨٧ .

● ولا أعتقد أن الاتصال بي كان بسبب انتبأى القبطى - رعم
عترارى بذلك - لأننى أشعر بصدق أن كلا منّا يضع الانتماء الوطنى
لمصر فى صدر انتماءاته المتعددة الأخرى وفى لحظات الخطر والمحنة
تتوارى وتضممر بقية الانتماءات إلى جانب الانتماء إلى مصر ومصر
وحدها .

وقد لمست ذلك بوضوح وجلاء عندما بادر الدكتور محمد سليم
العوا نفسه مع زملاء آخرين من قيادات التيار الإسلامى وبمبادرة
منهم لمناقشة ما يجرى لحوار حول ما يمكن أن نعمله سويا .

وعندما التقينا نسيت تماما أننى قبطى وشعرت أنهم قد نأخوا جانبنا
انتماءهم إلى جماعة الإخوان المسلمين وكانت اللفة كلها على أمن
وسلامة مصر .

جرى الحوار بيننا صافيا نقيا وشعرت وكأننا نعرف بعضنا بعضا
من سنوات طويلة . وكان واضحا من الحوار وتسلسلة أننا نتحدث
نفس اللفة ونفس طريقة التفكير .

ومن ناحية الشكل كانت لغتنا العربية واحدة بذات اللفة
المصرية الواضحة وحتى أشكاله وقسمات وجوهنا فهى واحدة حتى
تصورت أن الدكتور محمد سليم العوا هو شقيقى من أبى وأمى وهو

كذلك بالفعل لأن الأب والأم هما مصر .

السحنة وتقاسيم الوجه واحدة أو قريية ولون البشرة الأسمر واحد لأنها قد تأثرت بشمس مصر التي صهرت المصريين في أقدم أمة ودولة عرفها التاريخ منذ الملك مينا .

لقد تحاشيت أن أتحدث عن «عنصرى الأمة» - وهذا مصطلح ورد كثيرا في أدبيات الحركة الوطنية بعد ثورة ١٩١٩ تحديا للشرح الذى أحدثه الاستعمار لتطبيق سياسته المعروفة « فرق تسد » - وذلك أننى على يقين بأننا بالفعل عنصر واحد بكل ماتحملة هذه العبارة من معان . فمن غير الممكن أن تفرق بين مسلم مصرى ومسيحى مصرى بأى طريق من الطرق ووفق أى معيار من معايير علم الاجناس إلا إذا ذكر الاسم ثلاثيا أورباويا . وقد حرص جيل ثورة ١٩١٩ أن يخفى هذه الظاهرة الشكلية بأن أطلق على أبنائه وبناته أسماء عربية تعبر عن صفة مشتركة أو علم من تاريخ الأمة العربية ... ومع الزمن اختفت هذه الفرقة المفرقة ...

ولنا إذن أن نفخر أن في مصر ديانتين . فمصر هى بحق مهد الديانات السماوية الثلاث وإذا بحثنا فيما قبلها جميعا وجدنا أن كلمة «أمين» ماهى إلا ترديد لكلمة «أمون» المصرية القديمة .

دخلت المسيحية مصر قرب منتصف القرن الأول الميلادى عن طريق القديس مرقص أحد حوارى المسيح (وهو الذى كتب أحد الأناجيل الأربعة والمعروف باسمه) ومن ثم فالمسيحية أصيلة فى بلادنا وترجع فى أصولها التاريخية إلى مكانة كنيسة روما الكاثوليكية فى الفاتيكان .

ودخل الإسلام إلى مصر وقت خلافة عمر بن الخطاب فى أوائل عهد الإسلام وكان دخوله بترحيب من أهلها فلم يكن فتحاً ولا غزواً كما كان فى أقطار أخرى . وظل الإسلام ينتشر فى الشعب الواحد فى مصر تدريجياً لعدة قرون إلى أن كان الأزهر فصار منارة للفكر الإسلامى واشترك فى صياغة الفقه والفكر والتشريع .

ولم يكن فى مصر - فى أية مرحلة من تاريخها الطويل - إلا لغة واحدة لشعبها الواحد . سادت الهروغليفية قرون الفراعنة إلى أن تطورت اللغة فكتب المصريون الهروغليفية بحروف يونانية مع الفاظ جديدة فسادت القبطية لغة واحدة لشعب واحد قروناً طويلة إلى أن حلت اللغة العربية لغة واحدة لشعب واحد لما يزيد الآن على ألف عام .

وهكذا تعايشت المسيحية مع الإسلام فى مصر نحو أربعة عشر قرناً وكونت من كل ذلك سبيكة حضارية ليس لها نظير إلا فى مصر .

فالمسيحية في مصر حضاريا وتراثا - وبصرف النظر عن العقيدة الدينية - هي مسيحية مصرية في كل ممارساتها وطقوسها وعاداتها تأثرت بكل من تراث المصريين القدماء كما تأثرت بالإسلام .

وفي الجانب المقابل فان الاسلام في مصر - وبصرف النظر عن العقيدة الدينية - اسلام مصرى متأثر بكل التراث والتاريخ والحضارة في مصر ... وعندما أستمع إلى الآذان المصرى وقراءات القرآن في مصر . لا أستطيع أن أمنع نفسى من أن أفكر في الحان الكنيسة القبطية وقداستها وأتصور أن كلا منهما متأثر بموسيقى والحان قدماء المصريين .

بل لعلى أصل إلى ما هو أبعد من ذلك . من أن أحد مميزات الشخصية المصرية المعاصرة هو هذه المعاشة الطويلة للديانتين الرئيسيتين في العالم : المسيحية والإسلام وكيف أن الشعب المصرى قد حاول أن يركز ويلقى الضوء على نقط الالتقاء بين الديانتين . وأن يكشف المساحة المشتركة بينهما وأن يبتعد عن مناقشة الفقه والعقيدة فيما يتعلق بنقاط الخلاف أو التباين ومن هنا كانت هذه الشخصية الطيبة الوديدة التى تعى ماحولها ولكنها لا تنجهر إلا بما يقبله الطرف الآخر ويبعده عن الفرقة .

واعتقد أن ماتم في مصر عبر القرون من المعاشة والتداخل والحياة

المشتركة بين المسلمين والأقباط أدى إلى ترقية السلوك العام .. ما من جلسة تجمع مثقفين مصريين من أقباط ومسلمين تناقش هذه القضايا ، وألا وتلمس كيف تتبارى الأطراف المتناقشة لتثبت بالدليل والبرهان ، أن الأخلاقيات والمبادئ الأساسية وبعض القصص الواردة في القرآن والأنجيل واحدة بين الديانتين .

غالباً ما أضحك أو أخفى ابتسامتي تحت كمي ، لأنني أعلم .. أكاديمياً وعملياً وعلمياً .. أن هنا نقط خلاف جوهرية من الناحية العقائدية والدينية ، ولكن الحضارة والأدب تجعل المشاركين يبرزون المسطح المشترك بين الديانتين لكي يؤكدوا أن مصر شعب واحد ينحدر من أصول واحدة ويسعى أن تبقى هذه الوحدة قوية تناطح الزمن . ومن هنا فإنه يفوت الفرصة على المزايدين أو مريدي الفرقة والذين يدفعون بجهل إلى شرح مصر من الداخل .

كثيراً مايسألني الصحفيون الأجانب : هل ماحدث في لبنان يمكن أن يحدث في مصر ؟ .. كنت ولازلت أقطع بأن مصر ليست لبناناً ولن تتلبن مصر .

وكثيراً مايسألني الصحفيون العرب : هل ماحدث في إيران يمكن أن يتكرر في مصر ؟ .. كنت ولازلت أقطع بأن مصر بتاريخها وتراثها غير إيران ولن تتحول مصر إلى إيران .

لقد علمنا التراث المسيحي أن «كل بيت ينقسم على ذاته
يخرب». كما علمنا التراث الإسلامي «أن الفتنة أشد من القتل»
وهكذا أدركنا جميعاً أنه ينبغي أن نعيش معاً في وطن واحد من
خلال دستور واحد وقوانين مشتركة واحدة.

لقد نص الدستور المصري في الفقرة الثانية من المادة الأولى على
أن «الشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها
الشاملة» وأعتقد وأتمنى أن يستمر هذا النص حتى وإن جرت
تعديلات في مواقع أخرى من الدستور.

وتنص المادة الثانية من الدستور أن «الإسلام دين الدولة واللغة
العربية لغتها الرسمية وأن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي
للتشريع».

وليس لدى حساسية حول موضوع أن تكون الشريعة الإسلامية
هي المصدر الرئيسي للتشريع، لأنها كذلك عبر قرون طويلة من
تاريخ مصر وقد قبل الأقباط - بحكم الرباط والنسيج الواحد - أن
يكون في مصر قانون واحد لشعب واحد. فيما عدا قوانين الأحوال
الشخصية (والتي تختص بالزواج والطلاق). أما كل ما يتعلق
بالمعاملات والتعامل وقوانين الموارث وما أشبه فهي محكومة بقواعد

عامة وعبر القانون المدنى الواحد والمأخوذ فى كثير من أصوله من الشريعة الإسلامية .

ولعل وجه الخلاف يبرز عندما يتعلق الأمر بالتشريعات الجنائية والعقوبات . ولكن الخلاف هنا ليس بين الأقباط والمسلمين . لأن المشاهد هو أن فريقا ضخما من المصريين - أقباطا ومسلمين - يرون أن تطبيق هذه العقوبات عن طريق الحدود قد لا يتفق مع مقتضيات العصر وينبغى إيقاف النصوص فى هذا الشأن مثلما اتفق على إيقاف النصوص التى تنظم أحوال الحرب وتوزيع الغنائم أو تنظيم العلاقة مع العبيد وعتقها .

* * *

لقد مرت على مصر أعاصير سابقة للفتنة الطائفية كان آخرها ما انتهى بمأساة الزاوية الحمراء عام ١٩٨١ ولكن الله سلم وعادت مصر إلى ما كانت عليه من صفاء . ومن غير المعقول أن نترك الأمور تدفعنا إلى غير مانشتهى « وليس فى كل مرة تسلم الجرة » . لأنه من غير المتصور أن تكون مصر محصنة طبيعيا ضد الفتن الطائفية كما لو كان لديها مصل سحرى . وذلك أن أمر المحافظة على وحدة شعب مصر قد أصبح أكثر صعوبة وبالذات فى الفترة الأخيرة فالحرب الأهلية فى لبنان قد استشرت واختلط الحابل بالنابل ولا زالت نيرانها تشتد كل يوم

رغم مضي مايزيد على عشر سنوات على قيامها . والحرب العراقية
الإيرانية تزداد اشتعالا بعد أن اتضح أن إسرائيل وأمريكا يقدمان
السلح لإيران حتى تظل الحرب مستمرة خدمة لمخططات إستعمارية
تهدف إلى ادخال عدد آخر من دول المنطقة في مستنقع الطائفية
والتشردم .

لقد وقعت إسرائيل معاهدة كاسب ديفيد ولكنها تأكدت أن
الشعب المصرى رافض التطبيع معها ولذلك فان الصراع الهادئ قد
ينقلب فجأة ودون مقدمات إلى صراع ساخن يصعب التحكم فيه أو
النبوء بتأخره .

ومن هنا نلمس أن هناك من يخطط لمصر لكي تتعرض بين الحين
والآخر لأعاصير الفتنة ومن هنا أيضا كانت أهمية تضافر القوى الوطنية
لمقاومة هذه الأعاصير التى ظهرت مؤخرا والتى سيستمر ظهورها بين
الحين والآخر وحتى نهاية القرن فيما يبدو .

* * *

أخلص من كل هذا إلى تأييد الفكرة المحورية التى طرحها الأخ
العزیز د . محمد سليم العوا من أنه « ينبغي أن يأخذ تضافر القوى
الوطنية والدينية ... هذه المرة ... شكلا عمليا ومباشرا وفورا فتكون فى

القرن والمدن والأحياء لجان شعبية خالصة تكون مهمتها ترسيخ روح الأخوة الإنسانية بين أبناء مصر جميعا ثم حماية أماكن العبادة والمقدسات الدينية كلها من أى محاولة للعبث بأمنها أو تعريضها للخطر .

إن هذا الاقتراح العملى يجد صدى فى نفسى يقينا . ويدل على توارد الخواطر فقد كنت قد طرحته عام ١٩٨٠ - وفى ظروف مشابهة - فى كتابى نعم أقباط ولكن مصريون . لأن يقينى أنه لن يحمى وحدة شعب مصر إلا شعب مصر ذاته . كما وأن أية قوى خارجية لن تستطيع أن تعبث إلا إذا كان لفعلها صدى وتعاطف من داخلنا .

ولتأذنوا لى - كمهندس أتصف بالواقعية - أن أعقب بتأييدى على هذا الاقتراح بالإضافات الآتية :

١ - كما قامت كافة الأحزاب بأعمال موحدة فى السابق . فإن الأحزاب المصرية بما فيها وفى مقدمتها الحزب الوطنى الديمقراطى مدعوة للمبادرة بتكوين لجنة عامة للمحافظة وتدعيم الوحدة الوطنية من كل الأحزاب والقوى الوطنية والشخصيات العامة وأن يكون ذلك ضمن وعلى قمة اهتمامها أثناء المعركة الانتخابية وما بعدها .

٢ - أن تضم هذه اللجنة العامة واللجان الفرعية في الأقاليم والقرى كافة العناصر الشريفة والمقبولة من المواطنين دون التقييد بالانتماء الحزبي لأن هذه قضية قومية تمس الوطن كله وتتجاوز الأحزاب وسوف نجد في كل قرية مجموعة من بسطاء المصريين يحرصون على الوحدة الوطنية ولهم احترام من جميع الأطراف والأحزاب .

٣ - على أقباط مصر أن يتحركوا ويتزعموا عنهم كل توجه سلبى خصوصا وأن المبادرة الآن جاءت من الاتجاه الإسلامى فى مصر وهذه مكرمة مضيئة فى تاريخنا .

٤ - على الحكومة أن تركز جهدها من أجل رفع التوعية من خلال أجهزة الاعلام المرئية والمسموعة . علاوة على اهتمام رجال التعليم والجامعات بنشر وتنمية واذكاء روح الوحدة الوطنية .

٥ - إن وجود خطط واضحة لحل مشاكل الناس الحياتية واليومية لمواجهة الغلاء والمساكن التى تنهار وتخلى اداريا والمواصلات وما إليها . ووضوح أن هذه المشاكل وغيرها ستحل فى زمن معقول . إن هذا المناخ من خلال حوارات ديمقراطية هو السبيل لنزع فتيل القلق من الشباب للاطمئنان على مستقبله ومن ثم تقبل حملات الوعي السياسى والوطنى والاجتماعى .

إن تحقيق مكاسب وانتصارات في مجال الوحدة الوطنية ليست
مسألة سهلة ويحتاج إلى نفس طويل وإلى تضافر كل القوى الوطنية
المحبة لمصر.

« جنب الله بلادنا المكاره وحفظها من كل سوء . »

وبعد

لقد كان الهدف من شر هذا الحوار أن تكون كلمة جيلنا في مسألة الأقباط والإسلام قد قيلت وسجلت . شهادة لنا أو علينا .

وفي الوقت الذى طلب إلىّ فيه أن أراجع تجارب الطبع كانت الصحف المصرية كلها تتناول هذه المسألة . من خلال تناولها لمحنة الفتنة الطائفية التى ادلعت نيرانها فى بعض مدن مصر وقراها خلال الشهور الأولى من سستنا هذه .

وقد كان تناول الصحفي للمسألة فى مجمله تناولاً غير مجدٍ . لا فى التأثير على الأحداث . فقد كانت بدأت وانتهت قبله . ولا فى وضع المسألة وضعها الصحيح . وعرضها العرض العلمى السليم لأن الذين كتبوا فيها كانوا - جلّهم - غير مؤهلين للتناول العلمى الدقيق . فاكثفوا بتناول عاطفى هادئ وصحيح أحيانا . ولكنه كما قلت غير مجدٍ . وصاخب ومثير فى أحيانٍ أخرى . فجمع إلى عدم جدواه ضرر التناول الحثايطى . والتأثير الخطر . على العقول والنفوس .

وأهم أمثلة هذا النوع الأخير من التناول ما كتبه كاتبان . يعدان مرموقين . في صحيفتين يوميتين حكوميتين . في أسبوع واحد يلمحان فيه - بل يصرحان أحيانا - باتهام التيار الإسلامى بآثاره الفتنة الطائفية . مباشرة أو تسببا . بل يصرحان أحيانا . بأن جماعة الإخوان المسلمين على وجه الخصوص هى المسؤولة عن ذلك .

بل إن هذين الكاتبين بلغا من رغبتهما فى إلقاء التهمة على التيار الإسلامى حد استنكار أن يكتب بعض الإسلاميين فى الصحف التى يتاح لهم الكتابة فيها . مستنكرين الأحداث الطائفية . مبينين رأى الإسلام فى العلاقة الواجبة بين المسلمين وإخوانهم فى الوطن من غير المسلمين . ومعبرين عن تصورهم لحقيقة موقف الأقباط . بوجه خاص . من الإسلام وشريعته .

وقد شذ عن هذين النوعين من التناول الصحفى للمسألة عدد قليل جدا من الكتاب . جمعهم أنهم مشغولون بالقضايا العامة اشتغال المفكرين لا إشتغال المراقبين الصحفيين . ونشر آراء هؤلاء شهادت مضافة إلى ماضيته صفحات هذا الكتاب . من آراء بعض أبناء جيلنا أن فى مصر - دائما بإذن الله - من يعرفون الحق فيعبرون عنه بصدق . ويتوجهون من الأمة إلى ضمائرهم وعقولها . لا إلى غرائزها وشهواتها .

وإلى أهل الرأي فيها لا إلى الغوغاء والذهماء . وإلى أولى الألباب لا إلى أصحاب المناصب والألقاب .

وظنى - بل يقينى - أنه يمثل هؤلاء . وبتناول كناوهم لهذه القضية . حفظ للأمة عقلها . ويماسك بنيان « جماعاتها : المكونة » لكلها » .

والدفاع عن التيار الإسلامى وعلى الأخص جماعة الإخوان المسلمين فيما رمى به من إثارة للفتنة الطائفية أو التحريض عليها . أو التهديد لها . ليس محله هذه الصفحات . فضلا عن أن سخف الاتهام وتفاهة ما أقيم عليه من أسباب يجعلان التصدى له من فضول الكلام الذى ينزه العقلاء أنفسهم عنه .

لكن بعض التناول الجاد يقتضى التنويه به والإشارة إليه . ففى ملاحظات طارق البشرى الأربع (المصور ٢٧ مارس ١٩٨٧) جدّ كثير . وتأمل ينبغى النظر فيه بقدر ما يستحقه . لصفاء النظرة التى صدر عنها . ودقة العبارة التى صيغ بها . ولمسه للمسائل ذات الحساسية الفائقة بصدق ووضوح .

ينبغى أن نذكر من هؤلاء - الذين البشرى . عادل حسين . وفهمى هويدى .

ففي الملاحظة الأولى : يحدد طارق البشرى مايشيع العصبية وروح
المحاربة لدى أية جماعة بأنه مايلحقها من عدوان أو مايشيع لديها من
افتقار للأمن الجماعى . ونحن على اتفاق تام مع طارق البشرى فى أن
من واجبنا أن نحافظ . بكل ما أوتينا من وسائل . على حق كل جماعة
من الجماعات المكونة لهذا الوطن فى المحافظة على نفسها وأفرادها . وإلا
فتحنا باب التعصب الذى يهدد الكيان الأكبر - كيان مصر نفسها -
بتدمير لا يستطيع أن يوقفه أحد .

وفى ملحوظته الثانية : يلمس طارق البشرى بحسٍّ مرهف أن
تكرار حوادث الفتنة الطائفية منذ عام ١٩٧٣ إلى ١٩٨٧ يجعلنا فى
واقع الأمر فى مواجهة نشاط حركى ينشئ فى الوجدان حركة مفاصلة
ومجانبية بين الأقباط والمسلمين ، وهذه الحركة ستصبح إن لم يتم
التصدى لها بسرعة . وبرد فعل مناسب . عادةً مصريةً تحيل حياتنا إلى
عراكٍ مستمر وعنف متكرر يُعَقَّل فيه كل جانبٍ عن حق الجانب الآخر
فى الهدوء والاستقرار . والنماء والأمان . فى الوطن المملوك للجميع
والذى يجب أن يكون محروسا ومدافعا عنه من الجميع . فمن المسؤول
عن هذا النشاط الحركى الجديد ؟ ومن بدأه ؟ وأينا كان الفاعل وأينا
اكتفى برد الفعل ؟ وأينا دعا إلى وحدة عاقلة فى مواجهته وأينا استجاب
وأينا لم يستجب ؟ كل هذه الأسئلة تحتاج إلى أجوبة بل إن كل سؤال

يحتاج إلى تحرك حقيقى لإعادة الأمور إلى نصابها الآن . وغدا . وإلى الأبد إن استطعنا .

وأهم ما فى الملاحظة الثالثة . بل لعله أهم ما فى الملاحظات جميعا . التحذير القارع من . قوله إن أمن القبطى وضمان وجوده السياسى والاجتماعى مرتبطان بإضعاف إسلامية المسلم . فالمسألة على هذا النحو توضع فى صيغة علمانية لن تفضى إلا إلى صراع عقائدى ولن يتم إضعاف الإسلام فى مصر لحساب الأقباط بل إنه تم فى الماضى . ويسعى الساعون إلى إتمامه فى الحاضر والمستقبل . لحساب الحضارة الغربية التى تكتسح قبطية القبطى فيما تكتسح من ثوابت هذا البلد .

والمسلمون والأقباط يواجهون فى ذلك معا غول الحضارة الوافدة وهو خطر واحد على الجميع . واجهناه فى الماضى عسكريا وسياسيا واقتصاديا . ولا مفر من أن نواجهه معا فكريا وحضاريا .

وفى ملاحظته الأخيرة : يقرر طارق البشرى أن التيار المغترب . الذى يسود بينتنا السياسية والاجتماعية . لا ينكر على التيار الإسلامى حقه فى الظهور فقط ولكنه يحدد حقه فى الوجود . وفى الاستمرار فى هذه الديار . وكأن الوطن لا يتسع له . وخطر هذا التعامل مع التيار الإسلامى - فى نظرنا - خطر ماحق لأنه لا يدفع إلا إلى عمل لا يقره القانون . وفى هذا النوع من العمل تنعدم الرقابة الاجتماعية المرشدة .

ويضيع صوت العقل في مواجهة أصوات الاحتجاج على العسف واضغين . ويختفى العمل المثمر المستنير في ظل اكتساح العمل العاطفي الأهوج لنطاقات الرجال والنساء . التي لا تجد لها مجيبا إلا التنظيمات الخفية المضطهدة .

ولا يمكن أن يكون هذا الحوار كاملا إلا بقراءة ملاحظات عادل حسين عن دور التحالف الإسلامي بين الإخوان المسلمين وحزبي العمل والأحرار في مواجهة العلاقة بين الأقباط والإسلام مواجهة صحيحة عاقلة (الشعب ٢٨ مارس ١٩٨٧) . وملاحظات فهمي هويدى البانعة الأهمية التي نشرها في الأهرام (٣١ مارس ١٩٨٧) بعنوان : هوامش على أوراق قبطية .

وإذا كان مجموع هذا الحوار يثير كثيرا من القضايا . ويرد على كثير من التساؤلات فإن يقبى الذى لا يداخله شك أن الإسلام في مصر وانسيحية فيها لا خيار لها إلا أن يعيشا دائما كما عاشا الماضى كله : إخواناً في وضئ واحد تستعصى الأواصر الرابطة بينهما على التمزق والتفكك .

ويقبى أن الأقباط - عقلاؤهم ومتدينوهم على الأقل - لا ينتمون شيئا على الإسلام أصلا . ولا يجدون في المسلمين إلا ما يجد المسلمون فيهم من أخوة ومودة وعلاقة أبدية لاتصلح الحياة إلا بهما .

بهذين اليقينين معا أقدمت على بدء هذا الحوار . وبها أعتقد
أننى . وغيرى من المشاركين فيه . سنستمر فى أداء دورنا فى المحافظة
على هذا الوطن : استجابة لتكاليف ديننا . وحرصا على أمن وطننا .
وأداءً لحقه علينا .

والله وحده المسؤول أن يجعل العمل كله خالصا لوجهه . وأن
يتقبل جهاد المجاهدين ويجزى به خير ما وعد من جزاء . وأن يتجاوز عن
القاعدين . ويهذى إلى سبيله الضالين والجاهلين .

محمد سليم العوا

الفهرس

| | |
|----|--|
| ٥ | إهداء |
| ٩ | تقديم |
| ١٣ | الأقباط والشرعة : الوضوح المطلوب |
| ١٧ | الأقباط والشرعة الإسلامية : نعم للحوار والوضوح |
| ٢٣ | واجب الأقباط العاجل : |
| ٢٧ | النظام الإسلامى ووضع غير المسلمين |
| ٥٤ | الفتنة الطائفية : من المستفيد ؟ وكيف يكون العلاج ؟ |
| ٦٢ | الحل بالحوار والتحرك الشعبى وليس بالأمن المركزى . |
| ٧٤ | وبعد |

هَذَا الْكِتَابُ

إن مسألة : « الأقباط والإسلام » التي تدور حولها حوارات هذا الكتاب مسألة متجددة ، لن يكف أعداء مصر المتربصين بها عن السعى لإثارتها من حين إلى حين .

ومن المهم ، لذلك ، أن تكون كلمة الفريقين - المسلمين والأقباط - فيها مسموعة ومعلنة ، ومحفوظة . فإنه إذا كانت الأجيال التي سبقتنا في الحياة على أرض هذا الوادى الطيب المبارك قد استطاعت دائماً أن تتجاوز محنها وضغائن السفهاء من أبنائها ، ليخلص الوادى لأبنائه ، مستظلين جميعاً بظل السماء التي يدين بالعبودية لحالقها أبناء الهلال وأبناء الصليب معاً ، فإن جيلنا ينبغي له أن يقول للأجيال التالية كلمته ، ويعلن عقلاء الأمة جميعاً - مسلمين وأقباطاً - براءتهم وبراءة أهل دينهم - العارفين به والمتبعين لأحكامه - من هذا العدوان الآثم على أهل الأديان وأماكن العبادة المقدسة .

د. مُحَمَّدٌ دَسْلِيمُ الْعِمَّا